



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية

للمناقشات

الإدارة والتحرير : المجلس الشعبي الوطني 18 شارع يوسف زيوخود - الجزائر الهاتف : 73 . 86 . 00 الفاكس : 74 . 03 . 89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الإشتراك السنوي	
	داخل الوطن 600 دج.	خارج الوطن 1.400 دج.
	الطلاب 300 دج.	480 دج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.	ثمن النسخة الواحدة 60 دج.	

الفترة التشريعية السادسة

الدورة العادية الخامسة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الأربعاء 18 نوفمبر 2009

فهرس

* مواصلة المناقشة العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2010.

محضر الجلسة العلنية الثالثة عشرة المنعقدة

يوم الأربعاء 18 نوفمبر 2009 (صباحا)

الرئاسة : السيد عبد العزيز زباري، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة السادة :

- كريم جودي، وزير المالية،
- الهاشمي جعبوب، وزير التجارة،
- حميد بصالح، وزير البريد والمواصلات وتكنولوجيات الإعلام والاتصال،
- الطيب لوح، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي،
- اسماعيل ميمون، وزير الصيد البحري والموارد الصيدية،
- عز الدين ميهوبي، كاتب الدولة لدى الوزير الأول، مكلف بالاتصال.

اللجنة العسكرية ترسل 6 مرات في السنة (مرة كل شهرين)، إلى فرنسا وبعض الدول الأوروبية الأخرى.

ثانيا: نطلب من وزير المالية ووزير التربية الوطنية، تخصيص غلاف مالي لمساعدة جاليتنا في الخارج، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا للاستثمار في مدارس تدريس اللغة العربية والأمازيغية، وتعليمهما، وجعل كتاب التعليم الابتدائي والنشيد الوطني والعلم الجزائري يتداول بين أبناء جاليتنا في المهجر، مما يقوي ويوطد الروابط الثقافية والروحية والوطنية، ويزرع الحب والغيرة على الوطن، خاصة وأن المدارس السعودية والمصرية المتواجدة هناك، تستعملان كتابيهما الابتدائي بشوابتهما ورموزهما الوطنية، فهل نترك نحن أبناءنا؟.

ثالثا: نطلب، من وزير المالية ووزير الشؤون الخارجية ووزير النقل ووزير التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج، تخصيص غلاف مالي أو إيجاد حل لنقل الموتى من الخارج إلى أرض الوطن، فالحمد لله، الخطوط الجوية الجزائرية توسعت وهي في توسع مستمر.

رابعا: نطلب من وزير المالية ووزير الشؤون الخارجية ووزير التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج، رفع مستوى القيمة غير القابلة للضرية (Déménagement) أثناء الدخول النهائي إلى أرض الوطن، علما أن هذه القيمة لم تتغير منذ عشرات السنين، والتي تبلغ مليونان (2) دج للمواطن

افتتحت الجلسة في الساعة التاسعة والدقيقة السادسة والأربعين صباحا

الرئيس : أذكر السادة الزملاء بأننا على المباشر، مرحبا بالجميع، نواصل المناقشة العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2010، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد قحش، فليفضل.

السيد محمد قحش : بسم الله الرحمن الرحيم، وبه أستعين.
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
معالي الوزراء،
الزميلات والزملاء النواب،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أما بعد،
إن مشاكل الجالية الجزائرية في الخارج تختلف من منطقة إلى أخرى، قد تكون منعقدة أو تقل في بعضها أو تتشابه فيما بينها، فنعيد ونكرر طلبنا لإيجاد حلول لها والتي نذكر منها ما يأتي :

أولا: نطلب من وزير المالية ووزير الدفاع الوطني إيجاد أو تخصيص غلاف مالي لإرسال لجنة عسكرية، ولو مرة في السنة، إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا من أجل حل مشكلة الخدمة العسكرية لأبناء جاليتنا في المهجر، علما أن

وأخيرا، نتمنى الفوز للمنتخبنا الوطني الجزائري، والوصول إلى المونديال، وقد سجلنا بل أكدنا كشاهد عيان في مصر مؤخرا، أن الشعب الجزائري شعب عظيم، والعظمة لله سبحانه وتعالى. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وشكرا.

الرئيس : شكرا السيد محمد قحش، وأحيل الكلمة إلى السيد سيد أحمد طاهر، فليفضل.

السيد سيد أحمد طاهر : بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

قبل التطرق إلى مشروع قانون المالية لسنة 2010، بودي أن أقول لكل أعضاء الفريق الوطني، إن كل الجزائر من شمالها إلى جنوبها ومن غربها إلى شرقها بشبابها وشاباتنا وأطفالها وشيوخها، ندعو لكم بالفوز ثم الفوز بإذن الله سبحانه وتعالى.

السيد الرئيس،

نحن، على مستوى الجهة الوطنية الجزائرية، نعتبر ميزانية الدولة لسنة 2010 ميزانية تقديرية (ليست حقيقية)، من حيث ضبط الأرقام والمقارنات المطروحة مع ميزانية السنة الماضية، بل تعتبر الميزانيات السابقة كقاعدة أو منطلق تقتبس منه التحليلات المالية، وتبنى عليها توقعات وتقديرات نعبّر عنها بالميزانية التقديرية للسنة المقبلة.

إذ ليس من الضروري التفاعل مباشرة مع الأرقام الواردة في الميزانية التقديرية، بل لا بد من تحكيم العقلانية في توجيه النفقات والتصرف فيها بالزيادة والنقصان، أو حتى بالإلغاء التام لها، باعتبار أن القطاع الذي وجهت إليه مسبقا تم إلغاء نشاطه.

السيد الرئيس،

كل هذا يدفعنا مباشرة إلى الدخول في صلب الموضوع، حيث أنه وبعد الاطلاع والتدقيق في المشروع الذي بين أيدينا نود الإشارة إلى بعض النقاط التي نطلب إعادة النظر فيها وهي كالاتي :

1- وزارة السكن :

عند اطلعنا على مشروع قانون المالية لسنة 2010، لم أر أية مادة يعاد النظر فيها إلا في برنامج دعم الحصول على السكن، والذي قدر بنسبة 10.8٪ من ميزانية الاستثمار، وكلكم يعرف

العادي، أي 25.641 دولار، و1.5 مليون دينار جزائري، أي 19.230 دولار للطالب، كما نطلب إعادة النظر في الشروط الملزمة بالنسبة إلى المحرك ونوع السيارة.

خامسا: نطلب من وزير المالية ووزير الشؤون الخارجية ووزير التضامن الوطني والأسرة والجمالية الوطنية بالخارج ووزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، النظر في قضية المتعاقدين الجزائريين والجزائريات المتواجدين في القنصليات والسفارات الجزائرية بالولايات المتحدة الأمريكية وكندا، لإيجاد حل أثناء تفاقمهم، وذلك بإدراجهم في سلم التقاعد المتعامل به في الداخل، علما أن أغلبهم على وشك التقاعد.

سادسا: نطلب من وزير المالية ووزير الشؤون الخارجية ووزير السكن والعمران ووزير التضامن الوطني والأسرة والجمالية الوطنية بالخارج، إيجاد حل لجاليتنا في الخارج التي تود شراء مساكن بالعملة الصعبة في مدن جزائرية مختلفة، من المقاولين المعتمدين بالاعتماد على دخلهم من الخارج، مما يؤدي إلى إدخال وزيادة العملة الصعبة في الخزينة العمومية، وذلك بالتنسيق مع القنصليات والسفارات المختلفة.

سابعا: نطلب من وزير المالية ووزير الشؤون الخارجية ووزير التضامن الوطني والأسرة والجمالية الوطنية بالخارج، تخصيص غلاف مالي لفتح قنصلية عامة بنيويورك، التي تتوفر فيها كل المعطيات والشروط، والنظر كذلك في إنشاء قنصلية في سان فرانسيسكو.

سيدي الرئيس،

في الأخير وليس آخرا، أشكر فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة على اهتمامه الكبير والجاد في إعطائه الأولوية للأدمغة الجزائرية بالخارج.

فمادامت الأدمغة الجزائرية متكونة من أساتذة وعلماء ومهندسين وأطباء وباحثين مختصين في جميع المجالات، فمن الأحسن أن تكون وزارة واحدة مختصة في جلب العلماء والأدمغة واستدعائهم إلى الجزائر، لأن تحرك كل وزارة على حدة، وتخصيص غلاف مالي من ميزانيتها لجلب علماء وباحثين في الميدان، في الأخير نرى المختصين من جاليتنا في الخارج يتوافدون على الوزارة المواتية لاختصاصاتهم المختلفة، وبهذا نقتل ونخفض من إجهاد ميزانية وزارة عن وزارة أخرى، ونضع الإنسان المناسب في المكان المناسب.

سيدي الرئيس،

أتمنى ألا يكون تدخلي المتواضع هذا عبارة عن قطرة ماء في بحر.

كما نقترح إعادة النظر في رفع سعر الحجز في المحشر، الذي أصبح لا يتماشى ومتطلبات البلدية من خدمات مقدمة.

سيدي الرئيس،

نتمنى المبادرة الرامية إلى استحداث ولايات جديدة، ولكن نتمنى أن يمس هذا التقسيم الإداري كذلك البلديات التي يصعب تسييرها بسبب إقليمها الواسع، وكثرة التجمعات السكانية التابعة لها.

ونشير إلى أننا لاحظنا في هذا المشروع انخفاض الغلاف المالي المخصص للبرامج التكميلية للولايات والذي نطلب دعمه أكثر. كما نطلب منكم معالي الوزير السماح للولاية على المستوى المحلي بالتحويلات المالية من قطاع إلى آخر، في حالة نقص الموارد في قطاع ما، كما كان سابقا وذلك من أجل حل مشاكل التموين محليا، وتخفيض الأعباء على الإدارة المركزية.

وما دمنا نتكلم عن المستوى المحلي سيدي الرئيس، نطلب من السيد وزير المالية أو حتى من الوزراء الحاضرين ومن خلالهم حكومتنا، ضرورة استغلال محيطي السقي (محيط مينا وسهل الشلف) المتواجدين بولاية غليزان والذين يتربعان على مساحة أكثر من 30.000 هكتار تغطي عدة أقاليم بلديات الولاية.

علما أن الأشغال قد انتهت بهما منذ سنتين تقريبا هذا من جهة، ووفرة المياه بسدي سيد أحمد بن عودة وفرقار من جهة أخرى، حيث سيعود هذا بالفائدة على المنطقة والوطن معا.

ونطلب سيدي الوزير، تسجيل عملية مسح الأراضي، وخاصة في الوسط الحضري لرفع الغبن عن المواطنين، وتدعيم هذه الولاية بحصة معتبرة من السكنات من مختلف البرامج، لاسيما الريفية لكثرة المداشر بها.

وأخيرا ننوه بالوقف التضامنية لشعبنا على مؤازرة فريقنا الوطني، وبالقرار الشجاع لنقل المناصرين إلى الخرطوم متمنيا النجاح لفريقنا الوطني حتى تكتمل فرحة شعبنا العزيز.

والسلام عليكم ورحمة الله.

الرئيس : شكرا السيد بن شاعة بن عبد الله، والسيدان منجي جودي و ابراهيم ساعو يتدخلان يوم الأحد، إذن الكلمة إلى السيد منور جعدي... (غائب)، السيد عبد الرحمن سهلي... غائب كذلك، والسيدة فاطمة قاسمي تتدخل كتابيا، وأحيل إذن الكلمة إلى السيد محمد مزياني، فليتفضل.

بمختلف برامجها، وحتى نظام الشبكة الاجتماعية، واستبدالها بمناصب دائمة بنفس المبالغ المرصودة لها في الميزانية، ونقترح بهذا الشأن، سيدي الرئيس، تخصيص مبالغ مالية للدوائر الوزارية المعنية للتكفل بذلك.

وبالمناسبة نحث الحكومة أن تفي بوعدها بخصوص استحداث 3 ملايين منصب عمل تكون بعيدة عن التشغيل المؤقت، ونطلب منها مجددا ضرورة استغلال المرافق المبنية منذ سنين كالمكتبات، وقاعات العلاج، ودور الثقافة، حتى يستفيد المواطن من خدماتها من جهة، وتمتص جزءا ولو ضئيلا من البطالة.

سيدي الرئيس،

نطلب من الحكومة مزيدا من العقلانية في تسيير المال العام، ومحاربة تبديده ومراجعة سياستها التنموية الاجتماعية، التي لم تخدم الصالح العام ولم تظهر فعاليتها، كبرامج الأشغال ذات المنفعة العمومية لإدماج اليد العاملة، والجزائر البيضاء وغيرها.

ونوصيها بالاهتمام أكثر بالطاقات والثروات التي بحوزتنا، وتطوير الطاقات المتجددة، وتفعيل النشاط المنجمي لتحقيق الأهداف المرجوة كالإكتفاء الذاتي، والتشغيل، ورفع القدرة الشرائية للمواطن.

سيدي الرئيس،

إن التدابير التشريعية الواردة في هذا المشروع محفزة ومشجعة للاستثمار الوطني، وسترقى، إن شاء الله، بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ما هو أفضل، لكن يجب :

- فرض سلطة الدولة من أجل التحصيل الجبائي لتطوير الإيرادات ومحاربة النشاطات غير المصرح بها، والتي ينجم عنها ما يضر بفئة المشغلين وعدم ضبط إحصائهم.

- محاربة التقليد والغش، لاسيما في مجال الصناعات الخفيفة والمتوسطة والتقليدية وكذا المستوردة، والذي ينجر عنه تغليب ذوي الحاجة إلى ذلك.

- إيجاد آليات للتحكم في السوق، لاسيما أسعار مواد البناء التي عطلت وتيرة التنمية.

سيدي الرئيس،

يجب الاهتمام بالجماعات المحلية أكثر رغم الجهود المبذولة في هذا المجال وتدعيمها أحسن للقيام بوظائفها المتعددة، ومواصلة الجهود المبذولة والرامية إلى إصلاح الجباية المحلية لتحسين مداخيلها، ونقترح، سيدي وزير المالية، جعل الرسم على القيمة المضافة (TVA)، من مداخيل البلدية التي تجري الأشغال على إقليمها بدلا من مداخيل البلدية موطن المؤسسة المنجزة أو مقر المؤسسة العمومية.

وفي الجانب المادي (التجهيز)، تؤدي البلدية العديد من الخدمات العمومية ابتداء من النظافة وجمع النفايات، ألم يحن الوقت لتجهيز هذه المصالح بالشاحنات " les bennes tasseuses " والجرارات وغيرها حسب خصوصيات كل بلدية، وفتح مناصب شغل في هذه المصلحة، بعدد يتناسب والمعايير الدولية العمول بها؟ أي حسب عدد سكان كل بلدية. ألم يحن الوقت لمنع كل عملية مناولة في هذا المجال؟

إن ما حدث في ولاية غرداية من فيضانات، يجرنا إلى اقتراح إنشاء حظائر في كل ولاية، للتدخل العاجل مجهزة بكل الوسائل، ولما لا في كل بلدية مجهزة حسب الأخطار التي قد تتعرض إليها كل بلدية.

نعتبر في حزب العمال، أنه قد حان الوقت لإعادة فتح مؤسسات البلدية والولاية المغلقة، وإنشاء مؤسسات بلدية وولاية جديدة وبعث وكالات بلدية. ألا يمكن إعادة فتح المؤسسات البلدية للبناء والنقل الحضري والريفي بالنسبة إلى البلديات الريفية؟ وقد لاحظنا التجربة التي قامت بها الدولة والمتعلقة بفتح مؤسسات ولاية للنقل الحضري كيف أعطت نتائج إيجابية، مع منح البلديات والولايات إمكانية استغلال بعض المنشآت الاقتصادية حسب الخصوصية (محاجر... إلخ غير ذلك)، السماح للبلديات والولايات، وتقديم لهما الإعانة من أجل فتح مؤسسات للمواد الحمراء.

وفي هذا الشأن نسجل مبادرة إيجابية جدا لوالي ولاية خنشلة الذي أعاد فتح ثلاث مؤسسات ولاية، وأحدث مناصب شغل، وسد العجز المالي الذي تعرفه الكثير من البلديات، وبعث تنمية محلية حقيقية، لذلك فهي مبادرة نستحسنها. كما أننا نستحسن وبارتياح مشروع التقسيم الإداري الجديد، لكن أليس من الأجدر إحداث بلديات جديدة لتمكين المنتخبين المحليين من التقرب أكثر من المواطن، وتلبية حاجياته؟

كما نسجل الانشغال المتمثل في صعوبة تمويل بلديات جديدة، باعتبار أن مصدر تمويل البلديات، هو الجباية، وهذه الأخيرة مرتبطة أساسا بالسياسة الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة، لأنه عندما تغلق المؤسسات بتقلص الإنتاج واختفاء الصناعات بأكملها - كما جاء في عرض محافظ بنك الجزائر - وعندما نضع حدا لتدخل الدولة الجزائرية في إحداث وسائل الإنتاج، يؤدي حتما إلى نقص الجباية، التي من المفروض أن يمون جزء منها البلديات. فمن أين إذن ستمول البلديات؟

فيما يخص الشرطة، طلب منا رجال الشرطة في العديد من المرات، في غياب هيئة تمثلهم وتطرح انشغالهم، أن نبلغ إلى الحكومة

السيد محمد مزياي : السيد الرئيس.
السادة الوزراء،
السادة النواب،
أسرة الإعلام،
صباح الخير عليكم.

تخص مداخلتني في شقها الأول، الجماعات المحلية، حيث نسجل البحث الدائم من قبل الوزارة الوصية لحل المشاكل المطروحة، ونسجل على سبيل المثال في مشروع هذا القانون، اقتراح إلغاء "صندوق الضمان للبلديات" و"صندوق الضمان للولاية" ودمجهما في صندوق واحد، كمحاولة لسد جزء من الحاجيات المالية للبلديات، زيادة على اتخاذ قرارات أخرى وبرمجة مشاريع نساندها، لكن تبقى هذه التدابير غير كافية، نظرا إلى الدور الهام الذي تلعبه البلدية كأداة تستعملها الدولة لتأدية العديد من الخدمات العمومية.

يتوجه المواطنون إلى البلدية من أجل طرح كل الانشغالات الاجتماعية، بهدف فتح مثلا مدرسة أو وحدة صحية أو مركز بريد أو طريق أو توفير ماء شروب... إلى غير ذلك، لذا نعتبر في حزب العمال أنه حان الوقت لإعطاء البلديات الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة، لكي تؤدي مهامها في أحسن الظروف، وقد برهنت القرارات المتخذة في قانون المالية التكميلي لسنة 2009، على أنه من الممكن حين تتوفر الإرادة السياسية، اتخاذ تدابير تركز منعرجا بهدف تعزيز وحدة واستمرارية الجمهورية بتقوية الخلية الأولى المكونة لها.

وفي الجانب البشري، ألم يحن الوقت من أجل رفع أجور العمال وموظفي البلديات؟ كون أجورهم الأضعف في أسلاك الوظيف العمومي.

تشغل البلديات اليوم على المستوى الوطني عشرات الآلاف من المتعاقدين، تم التصريح بـ 150 ألف منذ أكثر من سنة، خاصة وأن الكثير منهم حاملون لشهادات جامعية، شغلوا مناصبهم منذ سنين عديدة واكتسبوا تجربة، ومنهم حتى رؤساء مصالح، ألم يحن الوقت بعد لترسيم هؤلاء المتعاقدين؟

نجد في مصالح بعض البلديات أن أغلبية الشباب تشتغل في إطار الشبكة الاجتماعية، مما يعني أن هذه المناصب المشغولة تمثل الحاجيات الأساسية والحقيقية. فيما يخص المناصب المالية، يؤدي رؤساء البلديات مهام صعبة وشاقة تدعونا إلى أن نطالب برفع أجورهم.

قائم على مداخيل المحروقات. ومن أجل تقليص التبعية الغذائية إلى الخارج، خصصت الحكومة مبلغ 10 ملايين دولار على مدى الخمس سنوات المقبلة، لكنها غير كافية إذا لم يكن للدولة دور الضابط والمنظم في السوق، بإعادة فتح الدواوين. ولم نسجل في الميزانيات القطاعية إلا سوق جملة واحدة في مزبقة من بين الـ 35 التي كان قد أعلن عنها السيد وزير التجارة في السنة الماضية.

وحسب تقرير المديرية العامة للجمارك، فقد سجلت صادرات العجائن الغذائية ارتفاعا يقدر بنسبة 118,79٪ خلال الثلاثة أشهر الأولى من سنة 2009، مع الاتحاد الأوروبي، كما سجلنا ارتفاع الصادرات من الخضر الطازجة والمجمدة بنسبة 879,69٪ خلال هذه السنة، في حين أننا نستورد البطاطا والبصل والثوم وغيرها من المنتجات، إضافة إلى الغلاء الفاحش لأسعار الخضر في الأسواق وندرتها أحيانا، فلا يعقل السيد الوزير، أن يباع منتج واحد بأثمان مضاعفة إذا ما انتقلنا من الشمال إلى الجنوب، لماذا يتحمل المواطن عبء نقل المنتجات إليه؟ لذا نقترح تطبيق نظام المعادلة بدعم الدولة لنقل كل المنتجات إلى ولايات الجنوب.

وإذا أردنا فعلا رفع الإنتاج الفلاحي، علينا حل جل المشاكل المالية والمادية والاجتماعية للفلاحين، وبالتالي منح هذا القطاع الوسيلة التي تضمن له الاستمرار والعطاء لتحقيق الأمن الغذائي.

سيدي الوزير،

يوجد 700 ألف فلاح صغير، تقدر مداخيله بمبلغ 150 ألف دج سنويا، أي ما يقارب 12 ألف دج/شهريا، وهم بأمس الحاجة لمسح ديونهم، لأنهم يعيشون من هذه الأراضي.

بادرتم في المادة 131 من باب الأحكام الجبائية المختلفة التي نستحسن ما ورد فيها، بتجديد تمديد الإعفاء المطبق على الأسمدة والمنتجات الفوسفاتية ذات الاستعمال الفلاحي لمدة خمس سنوات أخرى، فهل يستكمل هذا الإجراء بإعفاء الفلاحين الصغار كذلك عند شراء هذه الأسمدة لغلاتها وعدم قدرتهم على دفع ثمنها؟

كذلك إعادة النظر في تسعيرة المياه المخصصة للري، وتسعيرة الكهرباء واتخاذ التدابير التي تسمح للفلاح بالاستفادة من التغطية الاجتماعية، كما يجب على الصندوق الوطني للتعااضدية الفلاحية، أن يقدم حقيقة الدعم المناسب للفلاحين والموالين في حالة وقوع كوارث طبيعية. فمتى سيتم إنشاء البنك الفلاحي الذي كان قد أعلن عنه فخامة رئيس الجمهورية؟ للحفاظ على حق الشفعة كما ورد في المادة 62 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 بالنسبة إلى المؤسسات الاقتصادية، وأن يكون له الأثر الرجعي.

مطالبهم الشرعية المتمثلة في رفع أجورهم وتخصيص لهم سكنات وظيفية واجتماعية، نظرا إلى خصوصية مهامهم التي تتسم بالمخاطر الكبيرة.

قطاع آخر أود التترق إليه، هو قطاع الموارد المائية، فقد علمتنا تجربة التسيير بالامتياز مع شركة "سوايز للمياه" وباعتراف المسؤولين، فالجزائر لم تستفد، لا من التكنولوجيا ولا من الخدمة ذات الجودة التي وعدونا بها، بل استفادت هذه المؤسسة من الملايير فقط، وقد حان الوقت لاتتجاه سياسة سيده في مجال المياه، ولا نعيد أبدا التسيير عن طريق الامتياز، بل تعزيز وتقوية الجزائرية للمياه، ورفع أجور عمالها، وإعطائها كل الإمكانيات المادية، وتكوين الإطارات الجزائرية بالعدد الكافي في هذا المجال.

لقد سجلنا في مشروع قانون المالية، برامج عديدة بخصوص السدود وقنوات الماء وغيرها، ونسائها، لكننا نتساءل، هل ستكرس مبدأ الأفضلية الوطنية في منح المشاريع واقتناء التجهيزات والمواد اللازمة لهذه المشاريع من المؤسسات الوطنية، ابتداء بالمؤسسات العمومية؟

أتطرق إلى المؤسسات العمومية للإدماج الاجتماعي والمهني للأشخاص المعوقين، وأسأل ألم يحن الوقت في إطار التصحيحات وإعطاء هذه المؤسسات المغلقة سوق في الإدارات العمومية؟ فقد كرسنا في قانون المالية التكميلي مسارا إيجابيا، حيث قررنا إعانة المؤسسات العمومية، وقد لاحظنا الإعانات الممنوحة لهذه الفئة من المعوقين لاسيما المكفوفين، ألا نستطيع اليوم إعادة فتح هذه المؤسسات؟

الرئيس: شكرا السيد محمد مزباني، وأحيل الكلمة إلى السيد لخضر زحوح... غائب، الكلمة إذن إلى السيد فضيل زغواطي... غائب كذلك، السيد مجيد بكتاش يتدخل كتابيا، وأحيل الكلمة إلى السيدة زبيدة خرياش، فلتفضل.

السيدة زبيدة خرياش: شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الأسرة الإعلامية،

زميلاتي زملائي،

السلام عليكم.

السيد وزير المالية،

من خلال ما ورد في تقرير محافظ بنك الجزائر لسنة 2008، فقد أصبح من الضروري النهوض بقطاع الفلاحة لبناء اقتصاد حقيقي غير

- التحكم أكثر في النفقات بخصوص الصفقات، خاصة بعد اللغط الكبير الذي عرفته قضية السفن التركية المغشوشة.

ولتفادي كل هذه المشاكل، يجب إنشاء شركات عمومية للصيد البحري.

وفي الأخير، أتمنى أن تسود الروح الرياضية بين مناصري الفريقين هذا المساء، والفوز لنا إن شاء الله، وشكرا.

الرئيس: شكرا السيدة زبيدة خرباش، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد محمودي، فليتكلم.

السيد محمد محمودي: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على خير من اصطفى محمد صلى الله عليه وسلم. أما بعد:

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،
السادة معالي الوزراء،
السيدات والسادة النواب،
السادة ممثلي وسائل الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تستوقفني أمام هذا البرنامج المطروح، والمبالغ الضخمة المرصودة في مشروع قانون المالية لسنة 2010، والتي ما من شك أنها ستدفع بوتيرة التنمية المحلية والوطنية إلى مستويات تلبى طموح المواطنين وأمالهم، جملة من الملاحظات أهمها:

أولا: إننا في حركة مجتمع السلم، نشتم كل التدابير والإجراءات التي من شأنها تمكين المواطن الجزائري من ظروف الحياة الكريمة التي تكفل له منصب شغل والسكن اللائق والحماية الاجتماعية الكريمة.

ثانيا: أتساءل في مثل هذه الظروف التي عاشتها وتعيشها البلاد، لماذا يدفع بعض القطاعات الاستراتيجية من حين إلى آخر، إلى عدم الاستقرار؟ ولماذا لا تتخذ كل الإجراءات اللازمة، والتي من شأنها توفير شروط العمل الأساسية؟

إننا نلمس، في القطاعات التي عرضت علينا، كثيرا من الإيجابيات والإنجازات الضخمة التي تلزمتنا بالتشمين، والتي تلزمتنا، أيضا أن نقول للمحسن أحسنت، وتؤثر فينا أيضا بعض من تلك السلبيات والنقائص التي تجعلنا نقول للمسيء أسأت، وذلك في كل القطاعات بلا استثناء. وعليه، فإنني أتوجه إلى القائمين على قطاع التربية الوطنية:

سيدي الوزير،

هناك خلط بين صلاحيات وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية فيما يخص 80 مزرعة نموذجية، يجب إعادة إعادتها إلى الوزارة المعنية، وهي وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

ولماذا حصر القرض الرفيق في منتج الحبوب، ولم يعمم ليشمل المنتجات الأخرى؟ مثلا هذه السنة من بين 61 مليون قنطار تم تخزين 21 مليون قنطار فقط، فماذا عن 40 مليون قنطار المتبقية؟ وكيف ستصرف الدولة؟

فيما يخص البيئة، تكتسي حمايتها أهمية كبرى، وإن التغييرات المناخية الناتجة عن التصنيع، أصبحت عذرا مستعملا من قبل المراكز التي تتخذ القرارات الدولية، لفرض وصاية أجنبية لخدمة الشركات المتعددة الجنسيات، مثل الرسم على الكربون، المفروض مؤخرا، بطريقة أحادية الجانب من قبل الاتحاد الأوروبي ضد الشركات الجوية (الخطوط الجوية الجزائرية)، الصادر من قبل الشركة، ويفرض على الشركات الجوية دفع رسوم للدول الأوروبية التي تعتبر أكبر الملوئين، ماذا تنوي الدولة الجزائرية أن تفعله؟

إن سياسة بيئية جيدة هي مورد لإحداث مناصب شغل دائمة. نقترح إلغاء العقود والقوانين المتعلقة بمنح الامتياز للشركات الأجنبية لاستغلال المرجان والسواحل البحرية، كما نقترح منع صيد الأنصاف الحيوانية المحمية مثل الغزلان والفنك، وحماية الغابات.

كما نقترح تشجيع استهلاك أنواع البنزين غير الملوثة في إطار سياسة بيئية عامة، يشارك في حماية الصحة العمومية والاستثمار العمومي، وفي تنمية البحث العلمي وتطويره في مجال الطاقات المتجددة الشمسية، والذرية، وحماية المحيط.

وكيف تفسرون انخفاض نفقات المستخدمين بنسبة 53,58٪ في الوقت الذي كنا ننتظر فيه زيادات؟

فيما يخص الصيد البحري، يجب أن تعادل وحدات أسطول الصيد الإمكانات التي تتيحها سواحلنا من إنتاج سمكي لا يتعدى 200 ألف طن سنويا، والذي نأمل في أن يرتفع لتغطية الطلب، وبالتالي انخفاض أسعاره في الأسواق، إذ أصبحنا مثل بعض الدول التي لا تستطيع أن تستهلك منتوجها بسبب ارتفاع أسعاره.

- إعادة فتح كل معامل المصبرات السمكية (التون thon) التي تم إغلاقها.

قطاع الفلاحة :

أذكر ههنا أن ما يتم رصدته من أموال وإمكانات، وما يتم تحقيقه من نتائج يدفعنا إلى التأكيد بأن القطاع ما يزال في حاجة إلى جهود كبيرة وذلك :

1- غياب النصوص التنظيمية، فقانون التوجيه الفلاحي الذي صوت عليه المجلس الموقر في يناير سنة 2008 لم تصدر نصوصه التنظيمية بعد، وبالتالي يسير القطاع دون قوانين منظمة.

2- بخصوص مسح الديون، كان قرار رئيس الجمهورية واضحا، ويقضي بتخصيص مبلغ 41 مليار دينار جزائري لمسح كل ديون الفلاحين، وتم ضبط قوائم الفلاحين، لكن بعد تسعة أشهر أتساءل كم هم أولئك الذين استفادوا فعليا من عملية مسح الديون؟ لماذا لم يتم تسليم ولو وثيقة واحدة تثبت مسح الديون لأي كان؟ لماذا الانتقائية في معالجة الملفات خاصة المودعة لدى بنك البدر؟ ولماذا لا تتم معالجة الملفات حالة بحالة؟ وهنا نطالب بدراسة الملفات حالة بحالة.

بخصوص القرض الرفيق، فهذا القرض جاء لمساعدة الفلاحين، وبالتالي فهو مرتبط بالموسم الفلاحي، وهنا الفرق بين السياسة المالية المرتبطة بالفلاحة، والسياسة المالية التي تعيش بقانون السوق لا تنطبق على مجال الفلاحة، لأن للفلاحة مواسم يجب أن تحترم، وأي تأخر يفقدها معناها، والعراقيل الإدارية البنكية أعاقت كل الفلاحين، وحالت دون مواسم فلاحية ناجحة، كما أن هذا القرض شمل فقط الحبوب ولم يعمم على باقي المنتوجات ولا على الموالين. والملفات المدروسة، أذكر على سبيل المثال ولاية الجلفة، التي لم يستفد بها من هذا القرض إلا ثلاثة مواطنين في حين أن هناك 11 ملفا قيد الدراسة، كما أن في ولاية الجلفة دائما...

الرئيس : شكرا السيد محمد محمودي، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد أحمد بكاي، فليتفضل.

السيد أحمد بكاي : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس الموقر،
السادة معالي الوزراء المحترمين،
زميلاتي زملائي النواب الأفاضل،
السادة رجال الإعلام والصحافة،

سيدي الرئيس،

لقد شاءت الأقدار أن تعقد جلستنا العلنية هذه، وهي تجمع بين نكهة الرياضة ورنه التشريع، وأن الذهن يتأرجح بين السودان

أولا، نشمن ما وصل إليه الحوار، بعد أكثر من عشرة أيام من الإضراب، ونعتبر ما وصلوا إليه حقا طبيعيا للأستاذ والمعلم، وما كان للقطاع أن يشهد هذا الاضطراب بالنسبة إلى الإصلاحات، والتي نحملها من حين إلى آخر أكثر مما يجب، وندخلها في دائرة المزايدات. ونتساءل، متى يتم تقييم هذه الإصلاحات؟ ومتى تتم مراجعة المحتويات والمضامين بشكل علمي بيداغوجي ثابت؟ يراعي كثافة البرامج الحالية وما تتطلبه من حجم زمني كبير ومن أدوات مدرسية ضخمة لا تراعي المستوى الذهني ولا القدرات العقلية للتلميذ، والتي تجعل من المستبعد الوصول إلى الأهداف المعلنة عنها.

كذلك فإن بعضا من هذه النصوص المدرجة في بعض الكتب المدرسية، تعمل بعيدا عن قيمنا ومرجعيتنا ووطننا وتقاليدنا.

ثانيا، بالنسبة إلى واقع التربية الوطنية، وأخص بذلك ولاية الجلفة، فالنتائج المحققة في هذه الولاية، كما تعلمون، لسنوات عديدة لا ترقى إلى الطموحات المنشودة محليا ووطنيا، وهنا أتساءل عما قامت به مصالح وزارات التربية الوطنية بالنسبة إلى هذه الولاية، رغم اللجان المرسله والتقارير المرفوعة، واليوم أخوف من نتائج هذه السنة من أن تكون مثل سابقتها. وذلك لما أسجله من ملاحظات عن هذا القطاع والمتمثلة في :

1- العجز في التأطير التربوي والإداري، إذ هناك عجز كبير في مناصب العمل الخاصة بالأساتذة والمعلمين، خاصة في اللغات، مما يدفع بالوصاية دائما إلى حلول ترقيعية من خلال توظيف المستخلفين الذين أثبت بعضهم عدم القدرة التربوية والعلمية.

2- الاكتظاظ، هناك أقسام في مقرات المدن الكبرى تتجاوز 50 تلميذا.

3- ضعف التجهيز وردائه في بعض الأحيان، ويكفي أن أذكر أنه من بين البرامج التي كان يفترض أن تفتح هذه السنة، مع الموسم الدراسي، نسبة تجهيزها لا تساوي 40٪ مع رداة في بعض التجهيزات، وهناك بعض المؤسسات غير مزودة لا بالكهرباء ولا بالماء ولا بالتدفئة، وهي تعمل، أذكر على سبيل المثال مؤسسة مصايفي بعين وسارة. في حين أن هناك نقصا فادحا في التدفئة، مع العلم أن المنطقة باردة جدا لا تحتاج إلى مكيفات هوائية ولا تستعملها نهائيا، بل هي في حاجة إلى مدفئات.

4- ضعف الإطعام المدرسي وردائه، وهذا لضعف المراقبة والمتابعة، ويكفي أن تزور أي مطعم مدرسي لتجد الأموال تهدر على وجبات باردة، وإن وجدت ساخنة فهي لا تؤكل لرداءتها.

2008، وفاقت احتياطات الصرف 144 مليار دولار سنة 2009، حقيقة أن ثقل المديونية قد ولى، وحقيقة كذلك أن ميزانيتي التسيير والتجهيز قد تحسنتا مقارنة مع ما سبق، لكن لو أخذنا تقييم صادرات وواردات سنة 2008 كمعيار، فما هي هذه الصادرات؟ وما هي هذه الواردات؟ هي النفط مقابل الغذاء، وكأننا في عهد جحا وحماره، أو مسرحية الأرنب والسلحفاة.

سيدي معالي وزير المالية،

كيف نفسر صادرات سنة 2008 بقيمة 79 مليار و146 مليون دولار أمريكي، منها 77 مليارا و172 مليون دولار أمريكي بقطاع المحروقات؟

- كيف نفسر قيمة الصادرات خارج المحروقات، بمليار و954 مليون دولار أمريكي، في حين أن قيمة الواردات 39 مليارا و181 مليون دولار؟

- كيف نفسر قيمة صادرات المواد الغذائية 121 مليون دولار، في حين أن قيمة الواردات 7 ملايين و747 مليون دولار؟

- كيف نفسر قيمة صادرات المواد الأولية بـ 340 مليون دولار، في حين أن قيمة الواردات مليارا و373 مليون دولار؟

- كيف نفسر قيمة صادرات المواد نصف المصنعة بمليار و390 مليون دولار، في حين أن قيمة الواردات 9 ملايين و27 مليون دولار؟

- كيف نفسر انعدام تصدير التجهيزات الفلاحية بقيمة صفر (0)، في حين أن قيمة الواردات 84 مليون دولار؟

- كيف نفسر صادرات التجهيزات الصناعية بقيمة 69 مليون دولار، في حين أن قيمة الواردات 15 مليارا و268 مليون دولار؟

- كيف نفسر صادرات السلع الاستهلاكية بقيمة 34 مليون دولار، في حين أن قيمة الواردات 5 ملايين و900 مليون دولار؟

ما يمكن استخلاصه في هذا الطرح التحليلي بكل اختصار، أننا الشعب المستهلك، وأنا الدولة القابلة للاستيراد حتى للعب الأطفال وأدوات الزينة والتجميل والتبغ والكبريت وكذا المفرقات. مالم تحدث بدائل من موارد اقتصادية أخرى، مثل الفلاحة والسياحة والصناعة.

سيدي معالي الوزير،

مالم تحارب أيادي النهب والسلب ويقاوم كبار الفساد والرشوة والغش والتهرب الجبائي إزاء منظومتنا المالية والمصرفية خاصة، فإن عنتر الفيروس يبقى قائما، وإن المواطن البريء هو الفريسة، فمهما كان الربح النفطي امتنانا فإن لقمة العيش واردة وأن استيرادها استكائة واستهانة، فمتى نكف ونكتفي ذاتيا. شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

وغرفة البرلمان، تارة يغيب وتارة يستقر، ولعل مقولة: عسى وعسى، ولعل وعسى، هي الأجدر بمكان، فهنيئا لفرساننا الأشاوس يومها نكرم بجز ألوان الشرف والسيادة وتهان وجوه المكر والخداع.

أما بخصوص مشروع قانون المالية لسنة 2010، ومن خلال تتبعنا لمختلف أجزائه وملاحقه، اتضح أن هناك تحسنا بنسب متفاوتة بالنسبة إلى ميزانية التسيير وكذا التجهيز مقارنة مع ما سبق، الذي يترجم انعكاسات الاستثمارات العمومية مع إبقاء السعر المرجعي الجبائي لبرميل البترول الخام في قيمة 37 دولارا أمريكيا وأن معدل الصرف بقيمة 73 دج للدولار الأمريكي الواحد، وأن قيمة الدينار شهدت استقرارا مقارنة بالدولار منذ مارس 2009 مع تراجع واردات السلع وارتفاع حجم الصادرات بنسب مبدئية.

السيد معالي وزير المالية،

استسمحكم إن استهلكت عرضي بمعادلة توازن واستقرار بين الصورة والمقام في مختلف مجالات التقييم والتقييم المرجعي لمشروع ميزانية 2010.

وإن نسب الزيادة لمختلف القطاعات بالنسبة إلى رخص البرامج واعتمادات الدفع، أضحت غير مجدية مادام مؤشر الاستقرار الحقيقي غائب، وهو ما نخرج عليه لاحقا.

إن مدونة ميزانية الدولة كيفما كانت، وكلما كانت، هي على اتكالية دوما وأبدا على إنتاجات وصادرات المحروقات، وهذا أمر ليس بالضرورة مقنعا، مما دفعني إلى انتهاج أسلوب طرحي إزاء مناقشة هذا المشروع، ونحن بصدد تحليل وتعميقا بمفهوم أكاديمي يعالج الصورة بطابع التقييم والمتابعة، شعاره ترشيد الاستهلاك، والحد من التبعية الاقتصادية. وإن مفهوم الاستهلاك اقتصاديا هو الفرق بين الدخل والادخار، والتبعية هي النكسة الأزلية أصبنا بها، ونحن في غنى عن ذلك سلفا وحاضرا.

ولما نستدل من باب المقارنة سنة 2008 كمقياس بخصوص الصادرات والواردات لكونهما عاملين أساسيين في إنجاز ميزانية الدولة، نجد أن الفرق ما بين الواردات والصادرات أضحى واضحا.

السيد معالي وزير المالية،

حقيقة إن حجم الصادرات والواردات تحسن بنسبة مبدئية. حقيقة إن صندوق ضبط الإيرادات فاق 4000 مليار دينار سنة

ثانيا: تدابير الحماية الاجتماعية :
إذا كان توزيع عبء النفقات العامة بين أطياف المجتمع يتحمل الفئات الغنية لمجهود أكثر من الفئات المعوزة، وهذا أخذ بعين الاعتبار الظروف الاجتماعية والاقتصادية، فإن تحديد رسم اقتناء سفن الزهة بمبلغ 250.000 دج جد منخفض، باعتبار أن هذه السفن وسيلة ترفيهية، في حين أن الرسم المفروض على اقتناء الشاحنات المستعملة في القطاعات الاقتصادية يعادل 500.000 دج، وعليه وتحقيقا للعدل والإنصاف، نقترح رفع رقم مبلغ هذا الرسم إلى 500.000 دج على الأقل.

سيدي الوزير،
وددت أن أستم في مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2010، في الجزء المخصص لتدابير تخفيض الضغط الجبائي، لو سئحت لي الفرصة، أو مددت المدة الزمنية، إلا أن دوري ككاتب عن ولاية البويرة، يدفعني لأرفع اشغالات ولايتي، وأذكر السيدين وزير التعليم العالي والبحث العلمي، ووزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، بالانشغالات التي رفعتها في المرة الماضية، وأكد وأقول إن زيارتك لولاية البويرة أصبحت ضرورة ملحة.

معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي،
إن 50 هكتارا في ولاية البويرة تنتظر منذ مدة طويلة، تفضل سيادتكم بوضع حجر الأساس لبناء قطب جامعي تكنولوجي، لذا أتمنى أن يجد ندائي هذه المرة، صدى لديكم، وأن تستجيبوا لمطلب هام وملح من قبل المواطنين، ومنتخبى المجلس الشعبي الولائي، لينتفع بها أجيال من الطلبة.

معالي وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات،
إن مستشفى محمد بوضيف الواقع بعاصمة الولاية، لا يتوفر على طبيب واحد مختص في طب النساء والتوليد، رغم أن هناك 350 حالة ولادة طبيعية، ومن 50 إلى 60 ولادة قيصرية تجري في الشهر، والطبيب المختص الوحيد الذي كان يعمل في إطار الخدمة المدنية انتهت خدمته في شهر أكتوبر الماضي، والممرضات والقابلات يعملن تحت الضغط النفسي والعملية، لذا نلتمس الحل المستعجل لفك هذه المعضلة.

وبالنسبة إلى الإنشغال الثاني، فقد استقبل سكان ولاية البويرة توفراً المستشفى على سكانير بفرح لا يضاهاى، إلا أنه وللأسف الشديد، تبددت فرحتهم لعدم وجود الطبيب المختص لاستعماله.

أما الإنشغال الثالث الذي أشدد عليه، هو المطالبة بمستشفى في دائرة مشدالة، لفك الضغط أولاً عن مستشفى عاصمة الولاية، وثانيا لوجود الدائرة على الطريق الوطني رقم 05.

الرئيس : شكرا السيد أحمد بكاي، وأحيل الكلمة إلى السيدة دليلة سعودي، فلتفضل.

السيدة دليلة سعودي : سيدي الرئيس،
السادة الوزراء،
إطارات الدولة،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
صباح الخير.

لقد وضعتم بين أيدينا مشروع قانون المالية لسنة 2010، لدراسته وإثرائه وسد النقص فيه إن وجد. ووجدت أن مشروع قانون المالية الذي نحن بصدد دراسته ومناقشته، عبارة عن تبسيط وتفسير لقانون المالية التكميلي، إلا أن هذا لا ينعني من إبداء بعض الملاحظات لعلها تجد مكانها، إذ أن استقراء الأحكام الجبائية التي جاء بها العرض التمهيدي لمشروع قانون المالية لسنة 2010، والتوضيحات المقدمة فيه، يبين أن أحكامه تهدف إلى تحقيق أهداف سامية من تبسيط لأحكام النظام الجبائي، وتخفيض للضغط الجبائي على الأفراد، وكذا تعزيز الحماية الاجتماعية، مما يحقق العدالة والتضامن الاجتماعي، إلا أن الدراسة الدقيقة والتقنية لهذه الأحكام تستوجب طرح الملاحظات الآتية :
أولا: تدابير تبسيط النظام الجبائي :

أ- تطبيق النظام العام على مداخل الأجانب :
إن إخضاع مداخل الأجانب للنظام العام، أي قيامهم بالتصريح السنوي على المداخل، ثم قيام الإدارة الجبائية بحساب الضريبة على الدخل، واستدعاء المكلفين بالدفع بدلا من النظام الذي كان مطبقا سابقا، والذي يعتمد على اقتطاع الضريبة على الدخل من المصدر قبل دفع الدخل للأجنبي، قد يؤدي إلى تهرب الأجانب من دفع هذه الضريبة، إذن فالإبقاء على نظام الاقتطاع من المصدر يعد ضمانا للحفاظ على حقوق الخزينة العمومية.

ب- عدم إلزام الشركات ذات الشخص الوحيد والشركات التي يقل رقم أعمالها عن 10 ملايين دج، بالمصادقة على الحسابات، إذا كان هذا الإجراء يشكل تسهيفا لهذه الشركات، لأن رقم الأعمال المعتمد كحد بالنسبة إلى الشركات ذات المسؤولية المحدودة جد منخفض باعتبار مؤشر الأسعار، وعليه، كان من الأجدر رفعه على الأقل إلى 100 مليون دج.

كما أن اعتماد رقم الأعمال، سيدي الوزير، كمرجع لا يخدم الاستقرار المنشود باعتبار أن رقم الأعمال يختلف من سنة إلى أخرى، ولذا فإن اعتماد معيار آخر كمبلغ رأسمال الشركة يعد معيارا يحقق الاستقرار، ويعتبر أكثر موضوعية.

نستنكر ونندد بكل أعمال العنف والإهانة التي تعرض لها فريقنا الوطني، وأنصاره وحتى النشيد الوطني، وفي المقابل نشكر بلد السودان الشقيق حكومة وشعبا على حسن الاستقبال وكرم الضيافة، ونتمنى أن يؤثر ذلك في رفع معنويات أشبال سعدان لافتكك التأهل إلى المونديال بكل جدارة.

أما في إطار مناقشة مشروع قانون المالية والميزانية لسنة 2010، أتقدم بالملاحظات الآتية :
أولا: نحن في حركة النهضة، نطالب باسترجاع المكانة الدستورية للمجلس الشعبي الوطني في التشريع، ولا يتسنى ذلك إلا بتقليص التشريع بأوامر إلا عند الضرورة القصوى، فأغلب التشريعات الهامة في مجال المالية والميزانية سبق وأن صدرت في قانون المالية التكميلي، ونلاحظ فيه كثيرا من الارتجالية التي أضرت بالاقتصاد الوطني والمتعاملين الاقتصاديين.

ثانيا: رغم أن عجز الميزانية إجراء تقني عادي في الميزانية، إلا أن العجز في هذه الميزانية ضخم جدا، فقد بلغ 26.2 مليار دينار، وأغلب دول العالم تتحدث عن عجز نسبيته 03٪، كما أن العيب الثاني هو أن هذا العجز سيغطي من صندوق ضبط المداخيل، وهو أصلا من مداخل البترول، هذه الثروة الزائلة.

ثالثا: إن الاختلاسات الكبرى لآلاف الملايير والتي اطلع عليها الشعب على صفحات الجرائد، فأصبح جرائها حائرا في أمره، هل يصدق ذلك أم يكذب؟ وهذا الفساد الكبير ينسف ما تبقى من هيبة الدولة ورجالها. كما أن كثرة الاختلاسات وضخامتها تبرر لمن هو أقل مسؤولية اختلاس أموال الشعب كلما سنحت له الظروف ما دام الكبار لا يحاسبون، فلماذا لا تتحرك النيابة العامة المختصة بتحريك الدعوى العمومية لتبريء وتنفي التهم عن وزرائنا ورجال دولتنا، ويتأكد الشعب أن ما ينشر في الجرائد تهم باطلة، وإما يحال كل مشتبه فيه إلى العدالة لينال جزاءه، وتظهر الساحة السياسية من الفساد والمفسدين.

سيدي الرئيس، أنتقل إلى إبداء جملة من الهموم المحلية : ولاية غرداية، رغم الجهود الجبارة المبذولة على مستوى بلدياتها لتسوية آثار الفيضان، الذي أصاب الولاية، وكذا أحداث بريان التي زعزت العلاقات الاجتماعية هناك، رغم كل هذا فإن الولاية ما تزال تحتاج إلى الكثير لتنميتها.

أولا: أبدأ ببلدية بريان الجريحة بعد تهدة الأوضاع، والحمد لله بالقوة والردع، تحتاج اليوم إلى جهود علماء الدين المخلصين وعلماء الاجتماع المتبصرين، لتصحيح المفاهيم والإشاعات التي كانت سببا في بث ثقافة الحقد والفتنة. كما أن سكان بريان

سيدي الرئيس، إن تبعية معظم مديريات الولاية لولايات مجاورة تجعلها تختنق، ولا يمكن اعتبارها ولاية بآتم معنى الكلمة، إذ أن أخذ القرارات والأوامر وحتى أسستها مرتبط بالمديريات الجهوية، ولقد ذكرت بعضها آنفا، وهذه المرة على سبيل المثال لا الحصر، وكالة بنك الجزائر الخارجي تابعة لولاية سطيف ووكالة البنك الوطني الجزائري وكذا القرض الشعبي الجزائري تابعة لولاية تيزي وزو. مما يجعل هاتين الوكالتين محدودتي المسؤولية، إذ أن اتخاذ أسسط القرارات يتوجب الرجوع أو التنقل أو مراسلة المديريات الجهوية، مما يؤدي إلى تدمير الزبائن من البطء في اتخاذ القرارات، وأكثر من ذلك فإن الرسم على فواتد الشركات "ibs" أو الضريبة الثقيلة، إن صح التعبير، تأخذها كل من ولايتي سطيف وتيزي وزو، أما ولاية البويرة فلا تأخذ إلا الفتات، كما يتعذر على هذه الوكالات منح قروض أكثر من 5 ملايين دينار جزائري، وإلا فعلى الزبون أن يتنقل إلى المديرية الجهوية، وهذا كله لا يشجع الاستثمار ولا المستثمرين الذين يريدون نقل أعمالهم إلى الولاية.

ولذا، وكحل مستعجل وبسيط، ولاجتناب عناء التنقل إلى المديريات الجهوية أرى ضرورة تزويد هذه الوكالات بشبكة نقل داخلي للتواصل مع هذه الأخيرة على الأقل، في أسسط القرارات التي يتوجب اتخاذها، واجتناب تدمير الزبائن الذين ينتظرون أياما عديدة إلى حين رجوع المراسلة من ولايتي سطيف وتيزي وزو.

في الأخير، أتمس منكم أن تأخذوا هذه الانشغالات بعين الاعتبار هذه المرة، ليتم التواصل بين القاعدة والشعب وسيادتك، حتى لا أقول في قرارة نفسي إنني مجرد بيغاء، وشكرا.

الرئيس : شكرا السيدة دليلة سعودي، وأحيل الكلمة إلى السيد صالح أبو بكر، فليفضل.

السيد صالح أبو بكر : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،
السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،
الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد،

باسم كل سكان ولاية غرداية نحبي شجاعة المنتخب الوطني في مصر، على ما قدموه من توضيحات، رغم كل الاستفزات والضغط، سواء من الجمهور أو من الإعلام المصري، كما

سابعا : الجماعات المحلية، تعتبر البلدية حجر الزاوية وقاعدة الهرم للإدارة والسلطة وعليها يتوقف نجاح السلطة المركزية، في جميع القطاعات، لكن معاناة رؤساء البلديات ومجالسها من الناحية الاجتماعية وكذا المادية ووضعهم في موقف حرج ومغفر للفساد وتعاطي الرشوة، وتعطيل المشاريع، مع قلة النواب المنتدبين الذين يساعدون رئيس البلدية، جعل أغلب البلديات تعاني بين مطرقة الوصاية وسندان مطالب الشعب الكثيرة التي لا تنتهي. ونتمنى أن تستدرك هذه النقائص في قانوني البلدية والولاية المبرمجين في هذه الدورة الخريفية.

نعتقد، في حركة النهضة، أن سبب الأزمة المالية العالمية الاقتصاد الوهمي القائم على الفوائد الربوية المحرمة، والغريب في ذلك أن الدول الغربية ومنها فرنسا...

الرئيس : شكرا السيد صالح أبو بكر، وأحيل الكلمة إلى السيد العربي علالي، غائب، السيد فاروق إخلف مبرمج ليوم الأحد، إذن أحيل الكلمة إلى السيدة وردية آيت مرار، فلتفضل.

السيدة وردية آيت مرار : شكرا السيد الرئيس.
بسم الله الرحمن الرحيم.
معالي رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي النواب،
الأسرة الإعلامية،
أزول فلاون وسلام الله عليكم.

في البداية، السيد الرئيس، بدوري أندد بشدة بالاعتداءات الجسدية التي تعرض لها عناصر المنتخب الوطني وكذا مناصري الخضراء. كما أندد بالكاذب التي جاءت على لسان الصحافة المصرية وعلى لسان مسؤولين كبار على الرياضة المصرية المتعلقة بهذه التجاوزات، وبالمناسبة نفسها، أتمنى لهم الفوز في اللقاء الحاسم بالخرطوم اليوم، إن شاء الله. كما لا يفوتني التنديد بطرد وتوقيف المناضلة الصحراوية " أمينتو حيدر" إلى جزر الكناري الإسبانية من قبل السلطات المغربية، وهذا يعتبر خرقا آخر لحقوق الإنسان وحقوق الشعب الصحراوي.

سيدي الرئيس،

أود من خلال مداخلتني هذه التنويه بالإجراءات المتضمنة في قانون المالية التكميلي لسنة 2009، والذي أسأل الكثير من الحبر في الخارج على وجه الخصوص، إننا نرحب بهذه الإجراءات التي تهدف إلى حماية وترقية الاقتصاد الوطني، وقد جاء مشروع قانون المالية لسنة 2010، لتدعيم تلك الإجراءات

في حاجة إلى بسط العدل والإنصاف على كل الجزائريين، إذ ما تزال في بربان عشرات العائلات لم تستطع العودة إلى منازلها إلى اليوم منذ أكثر من سنة ونصف، وهي تعيش عند أقاربها.

ثانيا: واحات غرداية التي دمرها الفيضان تحتاج إلى جهود جبارة لأزالة آثار هذا الفيضان، وحمل الأنقاض التي ما تزال تشوه أغلب أحياء الغابة الجميلة بغرداية.

ثالثا: في ميدان السكن، يطالب سكان الولاية، كغيرهم من سكان ولايات الجنوب، باستحداث أسلوب البناء الذاتي أو الشخصي للمسكن في مخططات مدروسة ومتجانسة مع النسق العمراني المحلي، فبقليل من المال يستطيع المواطن أن يبني مسكنه فيوفر للدولة الكثير من المال وفي أقرب الآجال.

رابعا : الموارد المائية، واحات النخيل في القرارة وبربان وزلفانة ومتليلي كلها تستغيث ويكاد أن يقضي عليها الجفاف، وهي مهددة بالتصحر.

خامسا: التهيئة العمرانية، ما يزال الكثير من أحياء بلديات غرداية غارقة في البرك والأوحال شتاء، والرمال والغبار صيفا، فالتهيئة متأخرة جدا، ونحن ما نزال لم ننفذ أو لم ننجز برامج ومشاريع سنتي 2007 و2008، تارة بسبب تأخر الدراسة، وتارة أخرى بعدم وجود مقاولين.

سيدي الرئيس،

معالي الوزراء،

إلى متى نظل في ولايات الجنوب نسمع من مسؤولينا المحليين، ولعشرات السنين، أن المشروع الفلاني مسجل، ولكن لا توجد لا مكاتب دراسات ولا مقاولات الإنجاز؟ ولم يتقدم إلى هذا المشروع لا مكتب دراسات ولا مقاول، رغم إعلان المناقصة عدة مرات، فأين الخلل؟

معالي الوزراء، المشاريع مسجلة بالعشرات والأغلفة المالية مرصودة، ولكن عزوف المقاولين عن الدخول في مناقصات الدراسة أو الإنجاز هذا مشكل أرقنا وأتعبنا كثيرا، فهل من تحفيزات أو تسهيلات، أو مراجعة للأغلفة المالية، أو مراجعة لدفاتر الشروط لتخطي هذا المشكل الكبير، الذي أفقد ثقة المواطن بمسؤوليه نتيجة تراكم الوعود وطول سنين تنفيذها؟

سادسا: الفلاحة، مسح ديون الفلاحين وعد تفضل به فخامة رئيس الجمهورية مشكورا، لكن تنفيذها ما يزال غامضا، وقد اشتكى إلي العديد من فلاحي ولاية غرداية بأنهم غير معنيين بمسح الديون.

أما فيما يتعلق بقطاع الصحة، فإن عدد المصابين بفيروس "إتش إن 1" يرتفع بصفة مقلقة خاصة في الوسط المدرسي، وإن عدم توفير لقاح مضاد لهذا الوباء يقلق الكثير من مواطني بعض الولايات كولاية تيزي وزو التي تسجل كل أسبوع حالة جديدة للإصابة بهذا الفيروس، لاسيما احتمال انتشار أكبر لهذا الفيروس بعد عودة حجاجنا الميامين من البقاع المقدسة نظرا إلى عدم تلقيحهم ضد هذا الفيروس قبل مغادرتهم البلاد، ومن جهة أخرى وفي إطار التجهيز، نطلب من معالي وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات ووزير السكن والعمران ووزير المالية، تسجيل إنجاز مركز استشفائي جامعي...

الرئيس : شكرا السيدة وردية آيت مرار، وأحيل الكلمة إلى السيد مصطفى بوغزة.

السيد مصطفى بوغزة : بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الغالب على أمره، والصلاة والسلام على محمد رسول الله رحمة بعث ورحمة كان، سيدي الرئيس، السادة الوزراء، السيدات والسادة النواب، السيدات والسادة الحضور، أسرة الإعلام،

تحية محبة، تحية سلام، تحية تسامح أزفها إلى جميع من حضر، إلى كل من يشاهد أو يستمع، خير ما يقال السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيدي الرئيس، لقد صال وجال الزملاء النواب بصدد مناقشة مشروع قانون المالية والميزانية لسنة 2010 بين مستحسن وذاكر لمزايا وقوة الوضعيات القانونية والتنظيمية الواردة بكليهما، ذاكرا ما تحقق من منشآت قاعدية من طرق وموانئ وسكك حديدية وسدود وتهيئة عمرانية وسكنات وغاز وكهرباء، مع حث الجميع على مواصلة الجهد المبذول لما كان لهذا كله من أثر طيب على حياة المواطن ومعيشتة اليومية، وطالبوا بالمزيد والتوسع في إنجازات مماثلة في أماكن لم تحظ بعد بما حظيت به بلديات أو ولايات كان لها قسط ونصيب أكبر وأكثر من برامج التنمية المنبثقة من الميزانية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى عمد بعض الزملاء إلى التهوين والتقليل من الإنجازات نفسها واعتبرها في رأيه ونظرة تعبيراً عن اختلال في أداء الطاقم الحكومي ومصدرا من مصادر الفساد والإفساد، ولكل رأيه وهذا مبدأ من مبادئ لعبة الديمقراطية الذي يجب التفاعل والتعاطي معه فكريا، كما

التحفيزية من أجل حماية اقتصادنا، والتي بفضلها عرفت بعض المواد المستوردة لبعض القطاعات انخفاضا ملموسا في نفقات الدولة، كما هو الشأن بالنسبة إلى فاتورة الأدوية التي تراجعت بنسبة كبيرة مقارنة بالسنوات الماضية.

هناك مؤشر إيجابي آخر يتعلق باقتصادنا الوطني المنتج، ويتمثل في تراجع فاتورة النفقات الخاصة بالمواد الغذائية المستوردة خلال هذه السنة، وأذكر على سبيل المثال: الدقيق، والبقول الجافة، والحليب ومشتقاته، كما أن أملنا اليوم السيد الرئيس، يكمن في الانعكاسات الإيجابية لهذه الإجراءات الجديدة على القدرة الشرائية للمواطنين، ونتمنى أن تنتقل بلادنا من اقتصاد مستهلك إلى اقتصاد منتج، فقد حان الوقت لكي تخرج الجزائر من اقتصاد ذي اتجاه واحد وتبحث عن سبل أخرى للتعامل مع المتعاملين الاقتصاديين الأجانب.

سيدي الرئيس،

بالرغم من هذه الإجراءات، إلا أن الأزمة التي يعرفها القطاع الفلاحي في بعض المواد الاستهلاكية كالخضر والفواكه الطازجة، تبقى حلم الكثير من العائلات الجزائرية، وعليه فإن رفع الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون أصبح ضروريا نظرا إلى تدني القدرة الشرائية لشرائح كبيرة من المواطنين، وإن مبلغ 100 مليار دينار جزائري الذي رصدته الدولة لتغطية رفع الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون يبقى غير كاف بالنسبة إلى الحاجيات الحقيقية للملايين من العمال، كما أن الضرورة تستوجب إعادة النظر في القانون الأساسي وكذا التعويضات المتعلقة بالمنتخبين المحليين، خاصة أجور رؤساء المجالس الشعبية البلدية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعيش الجزائر في مثل هذه الظروف الصعبة مع باقي الدول، هذه الأزمة المالية العالمية، لكن بالرغم من ذلك فقد رصدت الجزائر غلظا ماليا لتحقيق البرنامج الخماسي الاستثماري (2010-2014) من أجل الاستجابة لتغطية نفقات جميع القطاعات، ونتمن الجهود التي تبذلها الدولة لتحقيق ذلك.

وبخصوص قطاعي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي، فإن الإضرابات التي يشهدها هذان القطاعان الحساسان، بالنظر إلى تأثيرها السلبي على مستقبل أطفالنا ووطننا، تدفعنا إلى المطالبة بالحاح للاستجابة للمطالب الشرعية للأساتذة، خاصة فيما يتعلق بتحسين الأجور وإعادة النظر في النظام الأساسي والنظام التعويضي بأثر رجعي، يسري مفعوله من شهر يناير سنة 2008، كما نطلب من السيد الوزير الأول إصدار تعليمات للوظائف العمومي قصد فتح المسابقات للآلاف من المستخلفين الذين قدموا الكثير لهذا القطاع في ظروف جد صعبة عاشتها البلاد في الماضي.

سيدي الرئيس،

السلام الاجتماعي هذا ما أردت أن أركز عليه، فمن دونه لا يعني لي قانون المالية إلا وسيلة تخدم أو تهدم هذا الهدف، وهذا مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم " من ولي من أمر أمتي وشق عليهم شق الله عليه، ومن رفق بهم رفق الله به" وقوله تعالى: " لو أنفقت مافي الأرض جميعا ما ألقت بين قلوبهم " وقوله أيضا: " ولو كنت فظا غليظ القلب لا نفصوا من حولك " .

سيدي الرئيس،

أختم مداخلتني ببعض التوصيات موجهة إلى من يهمله الأمر :

1- الإسراع في الإفراج عن القوانين الخاصة، وكذا أنظمة التعويض التي هي حبيسة إدارة الوظيف العمومي، هذا بالنسبة إلى الوزارة الأولى.

2- توسيع التشاور ما أمكن لإتمام إنجاز مشروع قانوني الولاية والبلدية.

3- تفعيل دور المصالح الدبلوماسية في دفع النمو من خلال تحيين فرص الاستثمار، وتمتين علاقتنا مع "BRICS" البرازيل وروسيا والهند وكذا الصين، هذا بالنسبة إلى وزارة الشؤون الخارجية.

4- بالنسبة إلى وزارة العدل تكييف برامج التكوين والرسكلة .

5- بالنسبة إلى وزارة المالية ضرورة تطهير الحسابات...

الرئيس : شكرا السيد مصطفى بوعزة، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد بلعطار، فليفضل.

السيد محمد بلعطار : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي الرئيس المحترم،

معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

الحضور الكرام،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أول ما أبدأ به هو التحية العطرة التي أرفقها إلى فريقنا الوطني على ما يبذله وما بذله لتمثيل الألوان الوطنية.

أعود الآن إلى مشروع قانون المالية لسنة 2010، الذي تقدم به السيد وزير المالية، والذي يبين أن الحكومة ماضية في تنفيذ مخطط شامل ومحكم منبثق عن إرادة حكومية مسندة من قوى اجتماعية وسياسية متلاحمة ومنسجمة، مستمد من برنامج سياسي واضح المعالم والأهداف، ألا وهو برنامج السيد فخامة رئيس الجمهورية.

عبر عنه سيدنا علي - رضي الله عنه - أثناء الفتنة لما كان يعمد من خالفه الرأي إلى الطعن فيه واتهامه بالكفر وصدق إيمانه وسوء أدائه لما تولى الإمارة، وكان مخالفوه يصطفون حول بيته رضي الله عنه وحول المسجد الذي كان يرتاده للصلاة فيه، وهم يسمعون عدم رضاهم وسخطهم، وكانوا مخطئين في ذلك، ورغم هذا لما أشار عليه بعض من صحابته بأن يصددهم ويردهم عن غيهم قال قولته التي دونها التاريخ " قوم رأوا غير رأينا "، وما قاتلهم إلا بعد أن قتلوا أحد أبناء الصحابة، أذكر هذا للعبارة ولمخالفينا في الرأي، ما كان شأنه صلى الله عليه وسلم مع رأس النفاق في المدينة رغم علمه بما كان يقول في الرسول - صلى الله عليه وسلم - من سيء القول، كان عليه الصلاة والسلام يناديه بـ " أبي الحباب " وقال في شأنه لما عرض عليه قتله " لا بل نحسن صحبته " وعمد صلى الله عليه وسلم إلى تكفينه بثوبه الشريف بعد أن نفث فيه، هذا كله فعله رغم ما أشار عليه صحابته الكرام رضوان الله عليهم، بعدم الصلاة على أبي أو الاستغفار له، فقال صلى الله عليه وسلم " لقد خيرت فأخترت " .

سيدي الرئيس،

يقول: " إني لم أبعث لعانا إنما بعثت رحمة " قالها لما سئل عن أشد يوم كان عليه، فقال صلى الله عليه وسلم، أشد ما لقيت يوم العقبة، عرض عليه الملك أن يطبق على القوم الذين أذوه الأخشبيين (جبلي الوقيس والأحمر) ورد الرسول صلى الله عليه وسلم " لعل الله أن يخرج من أصلابهم من يعبد الله " .

سيدي الرئيس،

ما كان شأنه صلى الله عليه وسلم مع كفار ومشركي مكة، وما كان شأنه مع بني إسرائيل اليهود والمنافقين في المدينة، ماذا قال لما سئل عن مصير تلك اليهودية التي وضعت له السم، " أنا شفاني الله ولا أريد أن أثير على الناس " لم يفتح ملفات ولم يحقق بل كان منه خفض الجناح، والتألف والتأليف، والإحسان والكرم والوفاء والتسامح، لا هزيمة نفسية ولا عنف ولو كنا أصحاب حق.

سيدي الرئيس،

أردت هذا المدخل الذي كثيرا ما نغفله أو نغض الطرف عنه رغم أسبقيته، لأنه صانع ومشكل حركيتنا وتحركنا نحو التنمية والنمو، فالذي جوفه خال من هذه المعاني لا يستطيع أن يفعل الكثير ولو أعطيته ميزانيات الدنيا كلها، فلن يبلغ الأهداف المرجوة من أي مخطط أو برنامج مهما كانت قوته ومنفعته، إلا بالقدر الذي يكون الإيمان فيه موجودا بما يفعله ويسعى إلى تحقيق هذه الجذوة وهذا الولع المحرك نحو الصبر والعمل والإلتقان.

القول بأن سياسة تحسين القدرة الشرائية في طريقها للتحسن، آخذة بعين الاعتبار عنصر الزمن حتى لا يؤثر ذلك في النجاعة الاقتصادية والإخلال بالتوازنات الاقتصادية الكلية.

سيدي الرئيس،

المطلوب اليوم هو العمل بعيدا عن الخطابات الشعبية أو التشاؤمية التي لاجدوى منها سوى التركيز على ما لا يمكن فعله أو تحقيقه، أو التقليل والتشكيك فيما تم إنجازه.

إن الاعتراف بالحقائق لا يعني الرضى بالنفس، كما أن الاعتراف بالنقائص لا يعني البتة جلد الذات، وإنما العمل للحد من النقائص وتدعيم نقاط القوة.

سيدي الرئيس،

إن التذكير بالحقائق السالفة الذكر لا يعني في نظرنا أن الأمور على أحسن ما يرام، غير أن هذا يدفعنا إلى الإقرار بأن جهدا كبيرا ومتواصلا لا يزال ينتظرنا في مجالات عدة تخص أساسا توزيع الاقتصاد الوطني، الذي لا زالت فيه مصادر التمويل من المحروقات تحتل القسط الأكبر في ميزانية الدولة.

سيدي الرئيس،

إن تأهيل المؤسسات الاقتصادية الوطنية للتنافس وإدماجها في الاقتصاد العالمي من أجل دفعها لرفع مستوى صادراتنا خارج المحروقات، يبقى تحديا آخر ينتظرنا، كذلك فإن تقليص معدلات البطالة وخاصة في أوساط فئة الشباب يمثل الرهان الواجب كسبه وكذا محاربة الفساد بكل أشكاله وأنواعه الذي لاشك أنه يهيك جهود التنمية.

سيدي الرئيس،

إن التخلف لا يعتبر قدرا محتوما بقدر ما هو نتيجة لخيارات اقتصادية وسلوكات سلبية تجاوزتها الأحداث والزمن.

فالمطلوب اليوم، هو تجنيد كل الطاقات الوطنية عمومية كانت أو خاصة، وتدعيم الاستقرار الذي يعد عنصرا أساسيا في التنمية الاقتصادية، وتمتين المؤسسات الاقتصادية والقضائية والإدارية والاستثمار، وخاصة في قطاع التربية الوطنية، وتحسين نوعيته الذي يبقى الحل الأمثل في تحسين الأداء الاقتصادي، وبالتالي تحقيق النمو والتنمية المرغوب فيهما.

"إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب".

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيدي الرئيس،

إننا لا نريد بهذا المدخل أن نردد ما يقوله العديد من الخبراء والمؤسسات النقدية المعروفة، وما يحسه ويعاينه عموم المواطنين من كون الوضع الاجتماعي والاقتصادي قد تحسن وبكثير ويتجه نحو المزيد من الإيجابية، وهذا راجع إلى السياسة المتبعة، إنما المراد قوله إن الحكومة بمرجعيتها ماضية في أدائها لرفع التحديات المواجهة على كافة الأصعدة، ونعتقد أن هذا التحسن، ومن باب الإنصاف، راجع إلى جهود جميع الكفاءات الوطنية النزهة والمثابرة، التي تبذل قصارى جهدها في فعل ما يمكن فعله لمصلحة البلاد والعباد.

سيدي الرئيس،

إننا في حزب جبهة التحرير الوطني وبمناسبة مناقشة مشروع هذا القانون لا يسعنا إلا أن نذكر بجملة من الحقائق التي سبق وأن ذكرناها في مناسبات عدة، وبالأخص عند مناقشتنا لمضمون مخطط الوزير الأول رغم التشكيك في حقائق الأمور من قبل محترفي التخليط.

الحقيقة، سيدي الرئيس، أن الجزائر قد تغيرت وتغيرت كثيرا في بنيتها التحتية، وذلك بفضل الاعتمادات المالية العمومية التي تم رصدتها والتي تجاوزت 13.000 مليار دينار، أي ما يعادل 200 مليار دولار.

الحقيقة تكمن في التحسن الملموس في حياة المواطن اليومية من جراء الربط بشبكات الغاز والكهرباء والمياه، وتحسين المحيط العمراني.

الحقيقة تكمن في انخفاض البطالة بمستويات ومعدلات محسوسة، وهذا لا يعني أننا قضينا على البطالة التي تبقى تحديا كبيرا، وخاصة بالنسبة إلى البطالة التي تمس فئة الشباب.

الحقيقة هي نسبة النمو التي عرفتها البلاد، والتي كان متوسطها 4,5٪، رغم ما عرفته الكثير من دول العالم من تباطؤ في النمو، وحتى الانكماش في البعض منها.

الحقيقة هي 44 مليار دولار من احتياطي الصرف والتي لم تأت عفويا وإنما عن طريق السياسة النقدية والمالية المتبعة، والتي مكنت البلاد، وهذا باعتراف المؤسسات المالية المختصة، من احتواء الأزمة المالية الحالية من دون التأثير السلبي في البرنامج الاستثماري العمومي وكذا الحياة اليومية للمواطن.

الحقيقة تكمن في التحسن المشاهد في القدرة الشرائية في السنوات الأخيرة، وهذا لا يعني أن الجهود قد اكتملت، وإنما

السيد الرئيس،
صرح السيد وزير المالية مؤخرا، بأن هناك مليوناً وخمسمائة ألف سكن شاغر، وأنه سيتم حجزها واستعمالها في برنامج الإسكان الاجتماعي، لكن ماذا تنتظر الحكومة لتطبيق ذلك؟ ونحن نعتبر في حزب العمال أن استعمال هذه السكنات العمومية الشاغرة، التي هي ملك للدولة، سيخفض حتماً من أزمة السكن.

إننا نرى أن الوقت قد حان لتقديم الدعم الكافي لمؤسسات الإنجاز العمومية المختصة في مجال البناء، ولم لا إعادة فتح المؤسسات العمومية مثل (SONATIBA DNC) وغيرها، وإنشاء مؤسسات أخرى حتى تكون وتيرة الإنجاز أسرع لتصل إلى تحقيق تطلعات المواطنين.

أما فيما يتعلق بقطاع التكوين المهني، فإن البرنامج المقترح يضم إجراءات تتعلق بإنشاء مراكز جديدة للتكوين ومعاهد عليا وعدة معاهد للتعليم المهني، وكلها تهدف إلى استيعاب العدد الكبير للتلاميذ المتسربين من المدارس في مختلف أطوار التعليم، حيث وصل عددهم إلى أكثر من 500 ألف تلميذ، وأن قدرة استقبال مراكز التكوين لا تتعدى 200 ألف تلميذ في السنة.

السيد الرئيس،
إن ما جاءت به ميزانية سنة 2010، والحلول المقترحة لن تكون فعالة إن لم تخصص مناصب مالية لتغطية العجز في المناصب البيداغوجية، الذي بلغ 350 ألف منصب بيداغوجي في مختلف ميادين التكوين، وبما أن التكوين يرتبط بعدة قطاعات مهنية، خاصة في الميدان الاقتصادي الذي يستطيع أن يستقبل الشباب الحاصل على شهادة مهنية.

ومن بين التحضيرات الأساسية لكل شاب للتسجيل في أحد اختصاصات التكوين المهني، هو إمكانية توفير منصب شغل بعد التخرج، ولهذا وجب وضع سياسة تشغيل حقيقية، ودعم المؤسسات الاقتصادية العمومية، وتوقيف الخصخصة، وإعادة بعث النسيج الصناعي الوطني، بفتح كل المؤسسات التي تم غلقها مع مشاركة مركز التكوين في عقد اتفاقيات توظيف مع تلك المؤسسات، دون إغفال مساهمة الوكالات الوطنية للتشغيل التي يمكنها أن تمتص نسبة كبيرة من البطالة، فلا يمكن للدولة أن تنفق على تكوين متربص ليتخرج بشهادة نحو البطالة.

السيد الرئيس،
إن التكوين يقابله العمل، ومن هنا نعتبر أن الاقتراحات التي طرحناها تدخل في إطار التصحيحات الجذرية التي تهدف إلى القضاء على الحلول الظرفية والترقيعية.
وشكرا السيد الرئيس.

الرئيس : شكرا السيد محمد بلعطار، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الله بن يحيى.

السيد عبد الله بن يحيى : السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
السيدات والسادة النواب،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم.

السيد الرئيس،
يعتبر قطاع السكن من أهم القطاعات التي تسهم في معالجة الكثير من المشاكل الاجتماعية المرتبطة أساسا بالحياة اليومية للمواطن، ومنها تأخر سن الزواج بالنسبة إلى الشباب، مع العلم أن نسبة الشباب تتعدى 75٪، وهذا ما ينتج عنه ارتفاع حجم المطالبة بالسكن في السنوات المقبلة.

فهل هناك دراسة لهذا التطور الديمغرافي الحاصل في المجتمع الجزائري؟ هذا من جهة، ومن جهة أخرى نرى في حزب العمال أن أزمة السكن نتجت عن تراكمات سابقة، وأن سياسة السكن لم تساهل في النمو السكاني الذي حصل في الجزائر، مما أدى إلى تكاثر البناءات القصديرية التي تبلغ أكثر من 500 ألف بيت، إضافة إلى البناءات الموجودة على حافة الوديان، والتي تبلغ حوالي 100 ألف مسكن، وهنا أعطي أمثلة : في ولاية الجزائر وبالضبط في الشرق (وادي حمير ووادي الرغاية) يوجد على حوافها أكثر من 1500 مسكن قصديري، فهي معرضة لخطر الفيضان في فصل الشتاء، وأخطار صحية تصيب ساكنيها في فصل الصيف، مروراً بالأحياء الشعبية القديمة الموجودة في المدن، وأيضا البناءات القديمة المبنية في المزارع، أو ما يعرف بالأحواش، وهي بكثرة في ولاية الجزائر وتيبازة وبومرداس، والتي يعاني ساكنها من عدم تسوية الوضعية القانونية منذ الاستقلال، مما يحرمهم من عدة برامج تنموية، كالاستفادة من الترميم، والتوسيع، وتعبيد الطرقات، وإيصال الغاز وقنوات صرف المياه.

السيد الرئيس،
نرى أن إنجاز 700.000 ألف مسكن عمومي إيجاري بصيغة (RHP) يمكن أن يخفف من العجز الكبير بالمقارنة مع حجم المعطيات التي قدمناها سابقا.

إن القضاء على أزمة السكن هو تحد كبير من الممكن تحقيقه، وهذا بتخصيص برامج استعجالية فيما يخص السكن الاجتماعي، وكذلك تسهيل منح قروض بنكية للحصول على السكن وتشجيع إنجاز السكنات الريفية.

ومصادرة حق الرقابة على أمواله، فلا يعقل أن يصير البرلمان مصلحة تابعة لإحدى المصالح الحكومية، وهو يتربع على 40 مادة دستورية مقابل 20 مادة لجهاز التنفيذ، وهو ما يعتبر طعنا مباشرا في نظرية الحكم الراشد التي تسوق في كل مناسبة، وهي قمة استهتار بصوت الناخب وطعن مباشر للشعب الجزائري.

إنه لا يعقل أن يصبح في الجزائر الأصل في التشريع هو الاستثناء، ويصير قانون المالية التكميلي الذي يغطي العجز المسجل، هو مصدر التشريع لمشروع قانون المالية الحالي.

إننا نتساءل اليوم : لماذا تقدم لنا الحكومة هذا المشروع؟ الأساس فيه العجز في الميزانية الذي فاق كل التوقعات، بأكثر من نسبة 26,2٪، وحجم الكتلة المالية لتغطية هذا العجز تمثل أكثر من نسبة 65٪ من صندوق ضبط الإيرادات، وهو ما يعتبر خطرا على احتياطي صرف الدولة، مع العلم أن نسبة 3٪، هو العجز المسموح به في الدول التي تنتمي لنظم الحكم الراشد.

والسؤال المطروح : لماذا تم إعداد قانون المالية التكميلي الفارط لنجد هذا العجز؟

إننا، في حركة النهضة، نعتقد أن عدم شفافية تسيير الموارد المالية للدولة من قبل الحكومة، وتسترها على الحقائق المالية، وتسيير المال العام بالصناديق السوداء خارج التغطية الرقابية الدستورية بأكثر من 80 صندوقا لتضيف 06 صناديق أخرى، هي دلائل تثبت أن الحكومة تعمل على هيكلة الفساد في مختلف الأجهزة، وتضع نفسها أمام الشعب في خانة الاتهام، مع سبق الإصرار والترصد بالتستر على الفضائح والثغرات المالية، والتي عجزت العدالة اليوم عن متابعتها نظرا إلى فضاحتها وخطورتها، وتداخل الآليات المستحدثة، وغموضها في بعض الأحيان لتقنينها.

إن أزمنا اليوم لا تكمن في إعطاء مسكنات لورم الفساد من خلال إنشاء لجنة وطنية لمحاربة الفساد، ولا في العدالة التي تفتح ملفا وتغض الطرف عن الآخر، إن أزمنا اليوم، تكمن في تعطيل آليات الرقابة والتفتيش لممثلي الشعب في البرلمان.

سيادة الرئيس،

إن اتباع سياسة تعويم الدينار، أدت إلى تفاقم الوضع الاجتماعي وإضعاف القدرة الشرائية وعودة الإضرابات العمالية لمختلف القطاعات، خصوصا قطاعي التربية الوطنية والتعليم العالي اللذين أصبحت الحكومة تستعملهما حقلًا للتجارب، دون وعي لكرامة العلم والمعلم، وتنفيذ قرارا مفاده : حلال علينا وحرام عليكم، وتصادر

الرئيس : شكرا السيد عبد الله بن يحيى، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد حديبي.

السيد أحمد حديبي : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله. السيد رئيس المجلس المحترم، السادة الوزراء المحترمون، زميلاتي زملائي النواب، رجال الصحافة والإعلام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

من هذا المنبر باسمي وباسم مواطني ولاية البليدة، وباسم زملائي نواب حركة النهضة نسأل الله التوفيق لفريقنا الوطني، والعودة إلى أرض الوطن سالما غانما إن شاء الله.

لقد جاء مشروع قانون المالية لسنة 2010 لنيل تزكية البرلمان دون أن يرفق به قانون تسوية الميزانية لسنة 2007 كما هو منصوص عليه قانونيا.

إننا في حركة النهضة نتساءل عن سبب إقدام الحكومة على خرق ضوابط سير المؤسسات الدستورية في رفض تقديم القانون المذكور آنفا، ضاربة عرض الحائط المواد الدستورية سيما المادتين 160 و159، وحتى ما جاء في المادة 84 المتعلقة ببيان السياسة العامة، ليطرح علامة استفهام كبيرة حول المراجع القانونية المسيرة لمختلف مؤسسات الدولة والتي تضبط أطر التعامل فيما بينها، لاسيما علاقة السلطة التنفيذية مع ممثل الشعب بالبرلمان.

سيادة الرئيس،

إن رفض تطبيق ما جاء في خطاب رئيس الجمهورية، خلال ندوة إدارات الحكومة في سنة 2006 بشأن ضرورة تقديم هذا القانون، ثم إعادة جدولته في اجتماع مكتب البرلمان، وما تضمنته كلمته في افتتاح الدورة الخريفية، وقبل ذلك وعد وزير المالية سنة 2008 أمام احتجاج نواب الشعب، بإيداعه لدى مكتب المجلس عند تقديم ميزانية سنة 2010، وللأسف يتراجع بعد ذلك في صمت، مما يضع سيادة هذا المجلس الموقر وهيبة الشعب في مهب الريح.

نعتقد أن هذه الوقائع المختلفة تضع مصداقية مؤسسات الدولة الجزائرية أمام منعرج خطير للرأي العام، وتضع منظومة الحكم التي تضبط تسيير مؤسسات الدولة أمام علامة استفهام، نظرا إلى تنامي ظاهرة الإخلال بالالتزامات أمام ممثلي الشعب

السيدات والسادة النواب،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يُوحى مشروع قانون المالية والميزانية لسنة 2010، بارتياح الجهاز التنفيذي للدولة، وهو أمر حاصل بالتوقع الخاص بانتعاش الاقتصاد العالمي في السنة المقبلة، فالمؤشرات المستوحاة من التغير الإيجابي الطفيف في اقتصاديات العالم، وتحسن أسعار النفط منذ نهاية سنة 2008، أُلقت بظلالها على مراحل إعداد مشروع القانون.

وإذا كان الاستشراف المفعم بالتفاؤل له مبرراته، فإن الاقتصاد الهش لبلادنا وخضوعه المستمر لتقلبات الأسواق العالمية ووقوعه تحت ما يسمى رحمة الطبيعة يستوجب الإبقاء على سياسة الاستعداد الدائم للأسوء، فهل استقرار وفرات صندوق ضبط الإيرادات يترجم هذا المسعى؟ ويبقى السؤال مطروح.

إلى متى تظل الأيدي مبسوطة في غير محلها ومقبوضة على مستحقيها؟

هل التدابير المقترحة علينا والمتضمنة مزيدا من التخفيض في الجباية والتبسيط في الإجراءات تحقق شيئا من التوزيع العادل للثروة؟

كم هي التدابير الجديدة التي تستهدف استحداث الثروة بشكل مباشر؟

هل وردت في هذا المشروع إجراءات ذات شأن، تشير إلى الاهتمام بالاختلاسات الكبرى، وتفشي الرشوة اللتين هما عنوان الفساد؟

لا يوحى مشروع قانون المالية لسنة 2010 على الإطلاق، بأية نية تستهدف محاربة الغش ورداءة الإنجاز أو تعزيز أجهزة الرقابة والتفتيش.

ثم ماهي المساحة التي يحتلها مبدأ تعزيز الحماية الاجتماعية الذي يوشك أن يرتبط المشروع به، أم أن دينار التبغ ورسم اليخت والتكفل الجزئي بجهاز الإدماج، تكفي للتعبير عن وقوف الدولة إلى جانب الفئات المحرومة، والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، والتصدي لحمى ارتفاع أسعار المواد الأساسية؟!

هكذا يوحى لنا المشروع في مجمله باطمئنان ناجم عن اتساع الهوة بين فئات المجتمع الجزائري.

حق الممارسة النقابية المكفول دستوريا وتورط العدالة في كل مرة، إنه لا يعقل أن نسير دولة مثل الجزائر بعقلية "تاغننت" ولا يمكن أن نتخذ قرارا غير مدروس العواقب، يهدد السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي في البلد، ولا يمكن أن نسير قوانين الجمهورية أمام حكومة فقدت مبررات وجودها.

إن اتساع ظاهرة السخط الشعبي والفتان الاجتماعي ونزعة السلطات في اللجوء إلى استعمال القوة العمومية في كل مرة، بدل الحوار ومحاسبة مسيرتها لغياب العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة، وتفكيك القنابل الموقوتة، فكل هذا ما هو إلا نتاج عدم تقييم الحكومة لأدوات طاقتها، ولجوتها في كل مرة لتغطية فشلها، إلى مزيد من ضخ الأموال دون تطهير أو مراجعات، وهي بذلك تؤدي خدمة مجانية لأباطرة الفساد، نتيجة تداخل المصالح الشخصية، ومن ثم المساس بمصداقية مؤسسات الدولة، والتي تدفع الشعب إلى مزيد من اليأس والإحباط والاستقالة من الحياة السياسية، ولا يجبر كسر ثقته في المؤسسات بعد ذلك، بأية مبادرة تطلق.

إن تحول دور الأحزاب من قوة اقتراح وتنافس في خدمة الوطن، إلى مؤسسات ترقوة خاصة بإسهام السلطة، تحت سيطرة غريزتي الخوف والطمع، ومصادرة العمل السياسي، كرسست واجهة للرداءة السياسية، وأصبح العرف في الممارسة السياسية في الولاء أو المعارضة لا تخرج من دائرة السلطة، وأصبحت السلطة مصدرا للممارسة السياسية وليس الشعب، مثلما ينص عليه الدستور. وأن شعار العملية السياسية اليوم هو من لم يكن معي فهو ضدي، وأكبها إغلاق الإعلام العمومي لقمع الصوت المخالف الجاد، ولو من باب تصويب أخطاء السلطة، التي أعمتها طول ومزامير الولاء، ناسية أنها تعمل على تدمير البنية التحتية لثقة الشعب في مؤسساته في زمن المعلوماتية والفئاضيات والانترنت والفائيس بوك.

إننا، في حركة النهضة، نعتقد أن أزمنا اليوم، لا تكمن في صوت الناقد أو المعارض للسلطة في ظل الديمقراطية، وإنما تكمن اليوم في غياب ثقافة الاستماع للطرف الآخر، واعتبار أي صوت خارج التطبيل والتزوير هو صوت للتخريب لا للتصويب، نظرا إلى القصور الفكري في ثقافة الحوار والديمقراطية لمن يريد أن يحميها.

الرئيس: شكرا السيد أحمد حديبي، السيد معمر منقور يتدخل كتابيا، كذلك الأمر مع السيدة تركية إسكندر، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد السعيد أبوبكر، فليفضل.

السيد محمد السعيد أبوبكر: شكرا السيد الرئيس.
السيد الرئيس المحترم،
السادة الوزراء،

أما عن مكانة التعليم العالي، فإنها تشهد تراجعاً في المجتمع، وهي بداية روح انسحابية خطيرة تسري في واحد من أهم القطاعات، والتي يجب التفطن لها.

أما البحث العلمي، فرغم القانون التوجيهي، فإن أثره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية يكاد يكون منعدماً.

أخيراً، فإن قطاع الفلاحة لن يضمن الأمن الغذائي الدائم، ما لم يكن له المقدرة على تزويد المجتمع بصيغ تنموية جديدة من قبل مزارع "مفتاح في اليد".

السيد الرئيس،

متى يكون اهتمامنا جميعاً منصبا على تجنيد طاقات الأمة وتعبئة مواردها، لإرساء قواعد اقتصاد متين؟

أخيراً وانطلاقاً من واجبنا الدستوري، ينبغي علينا الإشارة إلى بعض المشاكل التي تؤرق سكان ولاية ورقلة، وتتمثل الأولى في اهتراء شبكة صرف المياه القذرة، وانعدام المياه الصالحة للشرب بمدينة تفرت.

أما الثانية فتتمثل في تفاقم وضعية الطرقات المزرية في معظم أحياء مدن الولاية، بشكل لم يعد مقبولاً.

أما الثالثة فتتعلق ببطء عملية توزيع السكن الاجتماعي، الذي تبعث وتيرة إنجازها على الارتياح نوعاً ما، ويبقى ملف الشغل...

الرئيس : شكراً للسيد محمد السعيد أبو بكر، وأشير إلى أن السيدين مصطفى بوصبيح وكمال جعفر، في طريقهما إلى الخرطوم، إذن أحيل الكلمة إلى السيد موسى العبدى فليتفضل.

السيد موسى العبدى : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

أشكركم السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

بسم الله والحمد لله، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله.

بداية، أود أن أقدم ألف تحية إلى الفريق الوطني، الذي سيغرق إن شاء الله، ما تبقى من جذور الفراعنة في ملعب كرة القدم بالخرطوم (السودان).

أريد أن أتطرق إلى موضوع يخص قطاع المالية، لقد حملني إخواني بولاية الشلف مسؤولية إيصال رسالة تتعلق بالمادة 99

إن المؤشر هو حالة التوتر المتزايد والشعور بعدم الرضا، رغم الجهود المبذولة.

والله نسأل التوفيق للفريق الوطني، الذي لمّ شمل المواطنين ووحد الكلمة، وأحى بعقريته روحاً كامنة في النفوس.

السيد الرئيس،

إن مؤشرات النجاح التي ميزت بعض القطاعات من خلال تقييم منجزاتها خلال الخماسي الأول، تستوجب مواصلة الجهد، ونعني بذلك على سبيل المثال قطاعا السكن، والأشغال العمومية، والعمل، ومع ذلك تبقى الإشارة ضرورية إلى أهمية الإسراع بتوزيع آلاف السكنات المنجزة، وتبسيط إجراءات دعم السكن الريفي.

وفي مجال الطرقات تجدر الإشارة إلى ضرورة إحداث توازن بين الكم والنوع في المشاريع، وذلك بتعزيز الرقابة الصارمة طيلة مراحل الإنجاز.

ولابد من الإشادة بالحركية التي يشهدها قطاع النقل بالسكك الحديدية.

أما القطاعات التي لا تزال من وجهة نظرنا على الأقل، بعيدة عن بلوغ طموحها وطموح الجماهير فهي كالاتي :

قطاع التربية الوطنية، إذ لا يكفي تحقيق أرقام مرتفعة وأعداد متزايدة ونسب مئوية، للتدليل على نجاح الإصلاح، كما أن الحكم المبكر على نجاعته هو حكم فيه شيء من التسرع، ومع الإقرار بالجهد المبذول في إنشاء هياكل استقبال جديدة في كل عام وتحسن وضعية الكتاب المدرسي، إلا أن التملل الذي تعيشه الأسرة التربوية، والتخبط الذي ميز الدخول المدرسي يستدعيان البحث بجديّة عن طرق وأساليب استقرار القطاع.

أما قطاع الثقافة الذي شهد انتعاشاً مع مطلع الخماسي الأول، فإنه لم يستطع أن يحافظ على حيويته عبر التراب الوطني، وتأسف عن عدم وجود أية صلة تربطه بمدينة تفرت.

أما قطاع التجارة، فعليه أن يبرهن على أن الإجراءات المتخذة ستعزز، في المنظور القريب، سيادة الدولة، وستحمي الاقتصاد الوطني، وستشجع الإنتاج المحلي، وأن الندرة العائدة ولهيبة الأسعار إنما هما مرحلة عابرة.

ولا يمكن بأي حال من الأحوال، إعفاء كل من له صلة ومسؤولية عن العجز الفظيع في وضع حد للمضاربة غير المسبوقة في سوق الإسمنت.

قطاعه في مجال الطرقات، خاصة الطريق السيار والموانئ والمطارات، كما أحیی ألف تحية الفريق الوطني، وأرجو من الله تبارك وتعالى، أن ينصره. شكرا السيد الرئيس والسلام عليكم.

الرئيس : شكرا للسيد موسى العبدی، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد بوزواوي، فليتفضل.

السيد أحمد بوزواوي : شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد الرئيس، معالي الوزراء، إخواني النواب، السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس،

مادامت الجزائر بأكملها مضبوطة على توقيت مباراة الجزائر مصر، فأتمنى بكل إخلاص فوز المنتخب الجزائري في هذه المباراة الحاسمة، وفي المقابل أتمنى أن تفوز الأخوة التي تربط البلدين الجزائر ومصر لما يربط الشعبين من علاقات مشتركة، الأخوة والتاريخ، والمصير، والدين، إلى غير ذلك، كما يجب أن نترفع عن نزاعاتنا الفردية، ونتجاوزها، إننا نواب شعب مسؤولون، لدينا اهتمامات أكبر. فنتمنى أن نكون في المستوى المطلوب.

وبالنسبة إلى مشروع قانون المالية لسنة 2010، فالثابت السيد الرئيس، السادة الوزراء، أن قانون المالية التكميلي الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني، قد استأثر بالأهم فيما يتعلق بحماية الاقتصاد الوطني، بينما ورد في أغلب محتوى مشروع قانون المالية المطروح للمناقشة، فرض رسوم حتى يكون للاقتصاد الوطني متنفسا، وترتفع ميزانية الدولة الداخلية، لكن السؤال الجوهرى والهام الذي يطرح السيد الرئيس، السادة الوزراء، يتمثل في الآتي: إلى متى يبقى الاقتصاد الوطني مرهونا بمدخيل البترول؟

فالملاحظ في مشروع قانون المالية لسنة 2010، أن الاقتصاد الوطنى سيعرف انتعاشا بسبب عائدات المحروقات، والتي سوف تكون وفيرة، لكن السؤال الجوهرى الذي يستوجب على الحكومة الإجابة عنه.

ما هي الإجراءات التي من شأنها أن تجعل هذا البلد الغنى الشاسع يتخلى عن شرنقة البترول؟ هذا هو المعيار الحقيقى والناجح لأي مسؤول في هذا البلد، فمعادلة المدخيل المتأتية من المحروقات بنسبة 97٪ مقابل نسبة 3٪ خارجها، تعد معادلة مقبولة بدأت فصولها منذ سنة 1962 وما تزال إلى يومنا

المعدلة للمادة 75 من قانون المالية لسنة 2009، والتي حددت سقف الإعانة المالية المقدمة لسكان ولاية الشلف القاطنين بالشاليهات، بمبلغ 70 مليون سنتيم، وهذا من أجل إعادة بناء المدينة، أعتقد معالي الوزير، أن مبلغ هذه الإعانة غير كاف نظرا إلى ارتفاع أسعار مواد البناء في الأسواق الموازية، فأرجو معالي الوزير، أن تأخذوا هذا الانشغال بعين الاعتبار، وشكرا لكم مقدما.

فيما يتعلق بقطاع الداخلية والجماعات المحلية، أشكر معالي الوزير الذي أشرف على دورة تكوين رؤساء البلديات في التسيير المادى بشكل عام، وميزانية البلدية بشكل خاص، أشكره مجددا على هذه التقنية، وعلى المادة العلمية المقدمة، التي تكون بها رؤساء البلديات، غير أنه كان بالإمكان إدراج جانب آخر موازيا ومكملا لهذا التكوين، وهو إضافة التكوين من الجانب النفسى والاجتماعى لبعض رؤساء البلديات، حتى يحسنون التعامل مع المواطنين وحل مشاكلهم اليومية، وفتح جسور الحوار معهم، وما لفت انتباهي إلى هذا الانشغال، السيد الوزير، تلك الجريمة الشنعاء التي وقعت داخل مقر بلدية الشلف، حيث أقدم أفراد أسرة على حرق أنفسهم نتيجة التهرب من المسؤولية وكذا انعدام لغة الحوار، فلولا فطنة السلطات الولائية وحكمتها، وعلى رأسها السيد والى ولاية الشلف، والتي تحكمت في زمام الأمر وتم احتواء الأزمة، لفلت الأمر.

كما أريد أن أتطرق إلى موضوع التشغيل، إذ لدينا أكثر من 30 ألف عامل متقاعد بالمهجر، يتقاضون مرتباتهم، ويقطع صندوق الضمان الاجتماعى الفرنسى مبلغ 20 أورو عن كل مرتب شهري، بمعنى آخر يقطع ما قيمته 7 ملايين و 200 ألف أورو سنويا عن مجموع المتقاعدين، هذا بالإضافة إلى المتقاعدين البالغ عددهم 50 ألف متقاعد في الفترة المحددة بين سنة 1985 وسنة 2009، حيث يقطع الصندوق مبلغ 300 أورو عن كل مرتب شهري، وبعملية حسابية أخرى ما قيمته أكثر من 200 مليون أورو سنويا، أرجو من معالي الوزير إعادة النظر في الاتفاقية الثنائية التي تربط الصندوقين الجزائري والفرنسى.

بخصوص قطاع النقل، أشكر معالي الوزير الذي قدم عرضا تفصيليا ودقيقا عن قطاع النقل، وخاصة عند زيارته لولاية الشلف، حيث عرض وضعية النقل بالسكك الحديدية بداية من العهد الاستعماري مرورا ببداية الاستقلال (1962) وصولا إلى وقتنا الحالى، حيث عرف هذا القطاع تحولا عميقا ضمن المخطط الذي يمتد إلى سنة 2015، والذي سيمكن شبكة السكك الحديدية من تغطية الجزائر بأكملها، ويربط الولايات، فأشكره على هذا المخطط. كما أقدم بالشكر إلى معالي وزير الأشغال العمومية، على عرضه الدقيق والشيق المتعلق بنشاط

السيد طيب مقدم : شكرا السيد الرئيس ،
بسم الله الرحمن الرحيم ،
السيد الرئيس المحترم ،
معالي الوزراء ،
زملائي النواب ،
أسرة الإعلام ،
إطارات الوزارات ،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس ،
لقد جاء مشروع قانون المالية لسنة 2010 ، الذي تقدمت به الحكومة ، ليؤكد مرة أخرى سعيها الحثيث في مواصلة التنمية الشاملة قصد تحسين ظروف معيشة المواطن ، وذلك باتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير بغرض الحماية الاجتماعية ، وتتلخص في دعم المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع نظرا إلى تأثيرها المباشر في القدرة الشرائية للمواطن ، وفي القضاء على البطالة ، بفتح مناصب مالية جديدة ، والسعي إلى تيسير سبل حصول المواطن على سكن ، تحقيقا للاستقرار الذي هو عامل أساسي ومحفز للقيام بدوره الفعال في عملية التنمية الشاملة ، التي تعد الهدف الأسمى للحكومة ، وكذا استمرارية دعم البرنامج التنموي ، وتحسين كل قطاع وترقيته ، ويتجلى ذلك في ما يأتي :

- إيلاء الأولوية لتنفيذ البرنامج الحالي ،
- بذل جهود جبارة في إطار السياسة الاجتماعية ،
- محاربة البطالة التي هي أم الرذائل ،
- توفير كل الشروط من أجل تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ،
- التشجيع على استحداث ثروة محلية لدعم الثروة الوطنية .

بالنسبة إلى النمو الاقتصادي ، لا أحد ينكر أن الدولة بذلت جهودا معتبرة بخصوص ميزانية التجهيز ، حيث خصصت لكل قطاع غلانا ماليا معتبرا كافيا لتغطية كل الحاجيات والمتطلبات الضرورية ، لكن ، ولكي تكون الإنجازات بحجم ما سخر لها من إمكانات من قبل الدولة ، لا بد أن يراعى في تجسيدها عاملا أساسيا وجوهريا ، يتمثل في السعي إلى تسجيل مشاريع كبرى وطموحة ، والحرص على تجسيدها ميدانيا ، والسهر على ضرورة ترشيد النفقات وذلك بالتركيز على النفقات الضرورية والاستغناء عن الكماليات التي تستنزف الاقتصاد الوطني ، وتقف حجرة عثرة دون بلوغ الأهداف المسطرة . وعليه ، فلنا كل الحق أن نتنظر إنجازات بأحسن نوعية وبأقل تكلفة.

بالنسبة إلى القطاع الفلاحي ،
رغم الجهود التي ما فتئت تبذلها الدولة في سبيل تطوير القطاع الفلاحي ، وهذا بتوفير كل الوسائل الضرورية ، إلا أن النتائج

هذا ، إذ لا بد أن نبدأ في التفكير لتغيير هذه المعادلة ، وإننا نعلم صعوبة العملية . فالناجح في أي برنامج وفي أية حكومة ، هو الذي يعمل على تغيير هذه المعادلة ، حتى تصبح نسبة مداخيلنا خارج المحروقات هي الأكبر .

تتزامن مناقشة مشروع هذا القانون مع الإضراب الذي يشنه قطاع التربية ، والذي بلغ يومه الخامس عشر ، وأستغرب السكوت المطبق حيال هذا الأمر ، والأغرب هو أن السلطة الوصية الممثلة في وزارة التربية الوطنية ، تصم أذناها ، رغم الحقوق المشروعة التي يطالب بها هؤلاء المضربين ، وهم من يصنعون ويبنون مستقبل أبنائنا ، وحينما يصل الأمر إلى حد لا رجعة فيه ، تخضع الجهة الوصية للأمر وتأمّر بتسوية المتأخرات ، لا ، فمن هذا المنبر أدعو إلى فتح حوار جدي ومسؤول بين النقابات المستقلة ووزارة التربية الوطنية ، خدمة لهذا البلد ولأبنائنا ، لا بد من التغيير ، سيدي الرئيس ، في ذهنية التعامل مع الاضطرابات الاجتماعية التي ، وللأسف الكبير ، هي موجودة في بلادنا . إذن يجب ألا نكون مثل النعام التي تدس رأسها في التراب عندما تشعر بالخطر ، ونلجأ إلى خصم أحرر المضربين . فالحل يأتي بطرق أخرى بعيدا عن هذه الإجراءات .

السيد الرئيس ،
نلاحظ أن مشروع هذا القانون ، جاء بتدابير هامة جدا ، تهتم قطاعات كبيرة وهامة ، مثل قطاع الأشغال العمومية الذي عرف إنجازات كبيرة واعتمادات مالية ضخمة ، لكن رغم ذلك أحتج وأقول لا يكفي أن نبني أو ننجز ، بل لا بد أن نراعي النوعية كذلك ، فقطاع الأشغال العمومية يحتاج إلى إعادة النظر في كيفية الإنجاز ونوعيته ، لأن ما يتم إنجازه اليوم السيد الوزير وبكل صراحة ، رغم أنك تؤدي الدور المنوط بك ، لا ترقى نوعيته إلى المستوى ، بل العكس ، فالسيد الوزير يؤدي مهمته ، لكننا نطلب منه قليلا من الحزم ، حفاظا على المال العام وخدمة لهذا البلد .

بخصوص قطاع الطاقة ، أرفع اهتمامات سكان العاصمة وانشغالاتهم وللأسف الشديد ، توجد أحياء كثيرة لاتزال محرومة من الغاز الطبيعي وحتى من الكهرباء ، أتساءل: هل نحن في عاصمة الجزائر ، أم نحن في منطقة نائية بعيدة عن العاصمة؟ أتمنى من السيد الوزير ، وهو غائب ، لكن المشرفين على القطاع حاضرون ، أن يتم إيصال الغاز الطبيعي والكهرباء إلى كل أحياء العاصمة ، وبحوزتي قائمة كل التجمعات السكانية التي ...

الرئيس : شكرا للسيد أحمد بوزواوي ، وأحيل الكلمة إلى السيد طيب مقدم فلتيفضل .

البطالة والتخفيف من حدة الانحراف، وتحقيق الأمن والسلم للمواطن وكذا إنشاء مرافق ثقافية ورياضية وترفيهية التي تعد الوسيلة الأنجع للقضاء على الإحساس بالتهيمش، وتزويد المرافق التربوية بالوسائل المادية والبشرية، وتوفير النقل المدرسي، والرفاهية الاجتماعية للمواطن، والحفاظ على البيئة.

بخصوص النقطة الأولى،

يجب تشجيع الاستثمار الخاص بتوفير العقار بعد تسوية عقود ملكيته.

- تشجيع بل توجيه الاستثمار الأجنبي نحو هذه الولاية، بحكم ما تملكه من أيدي عاملة ذات خبرة نتجت عن وجود مؤسسات وطنية بالمنطقة منذ السبعينيات، كالمؤسسة الوطنية لصناعة الآلات الكهرومنزلية ومؤسسة كوتيتاكس.

- توسيع إجراءات الصندوق الوطني لتطوير الزراعة الجبلية، إذ يمكن إعادة الاعتبار للتشجير، إلى جانب تشجيع ومساعدة الفلاحين على تربية المواشي.

فيما يخص النقطة الثانية،

- يجب صيانة سد "تاقصبت" وتثمين سواحله.

- المحافظة على الوديان، وذلك بالحرص والصرامة في تطبيق القانون، لمنع نهب رمالها لأنها أضحت اليوم في حالة يرثى لها.

- نطالب برفع التجميد على بعض الملفات الخاصة بالمشاريع الموجودة على مستوى الوزارات، منها ما يأتي:

- ملف إنجاز مستشفى جهوي كبير، كون المستشفى الجامعي الحالي نذير محمد بيزي وزو، قد أثبت عجزه وقصوره ومحدوديته في التكفل بالمرضى، نظرا إلى كثافة السكان والعدد الهائل من المرضى الذين يستقبلهم يوميا من الولايات المجاورة.

- ملف إنجاز قاعات للعروض بسعة 7500 معقد، تسمح بترقية النشاطات الثقافية والفنية بالولاية.

- ملف مشروع إنجاز خمسة مستشفيات بسعة 60 سريرا بكل من دوائر: واسيف، وبنى دواله، وبوزقان، وذراع بن خدة، وتامدة بواقنون. وكذلك مركز متخصص بالأمومة والطفولة بسعة 140 سريرا.

- ملف مشروع إنجاز مركز ردم النفايات المنزلية، وهناك مشروع إنجاز 11 مركزا لمراقبة ردم النفايات، والملفان موجودان بالوزارات المعنية.

- ملف مشروع إنجاز محطة كهرو حرارية بأزفون.

- ملف مشروع إنجاز ست محطات للمسافرين بعزازفة، وبوغني، وتيزي غنيف، وذراع بن خدة، وأزفون، وذراع الميزان.

كما نطالب بتخصيص الولاية بأكثر عدد ممكن من حصص المساعدات الخاصة بالبناء الذاتي، أخذين بعين الاعتبار...

المحصل عليها تبقى غير كافية ولا تعكس طموحاتها، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب التي تعرقل تطور هذا القطاع وازدهاره بشكل يسمح بحماية غذائية أفضل في وقت تعرف فيه الأسواق العالمية تذبذبا كبيرا، ومن هذه المشاكل نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما يأتي :

- غموض المفاهيم لدى الفلاح بخصوص ملكية الأرض واستغلالها أو التنازل عنها، مما حال دون انتهاج السلطات العمومية استراتيجية دقيقة، وعليه يجب على الدولة الفصل في ذلك بكل شفافية، خاصة وأنا جربنا نموذج توزيع الأراضي الفلاحية في شكل مستثمرات جماعية، والذي لم يأت بشماره المرجوة، وعليه أضحي العقار الفلاحي أساس كل المشاكل، لذا يحق لنا أن نتساءل: ما هو العقار؟ من يتحكم فيه؟ ومن يقرر بخصوصه؟ ومن يستفيد منه؟ ويجب أن تكون الدولة أكثر وضوحا وشفافية حول موضوع العقار الفلاحي، وتتحمل كافة مسؤولياتها بدءا بتحديد دفتر شروطه. وبقى في موضوع العقار لأشير إلى عدم قدرة الفلاحين على إثبات ملكيتهم للأراضي المستغلة من قبلهم، حتى يتسنى لهم تقديمها كضمان للاستفادة من القروض البنكية، وفي هذه الحالة وجب على الدولة إيجاد حل عاجل :

- بإنشاء صندوق ضمان خاص للفلاحين،

- لتباطؤ وعرقلة البنوك في منح القروض الموجهة للاستغلال ذي الطابع الفلاحي.

- لعدم مساندة البنوك العمومية للبنوك الخاصة فيما يتعلق بالمنافسة، حيث تسعى هذه الأخيرة إلى تحفيز موظفيها بأجور مغرية وعلاوة تشجيعية تشميننا لمدود أحسن. وعلى هامش مشروع قانون المالية لسنة 2010، وعن العلاقة المباشرة مع وظيفة الميزانية، يطيب لي أن أتعرض إلى جباية مشروع قانون المالية في جانبه المتعلق بتخصيص الميزانية ومداخل الولاية، وبداية ألفت حسن انتباهكم، السيد الوزير وأنتم واعون كل الوعي، إلى ما تتميز به منطقة تيزي وزو من خصوصيات تتمثل في صعوبة التضاريس، مما تستوجب تخصيص مصاريف إضافية لكل استثمار يشرف عليه.

أما الخاصية الأخرى، فتتعلق بالأحداث الأليمة التي عانتها المنطقة، والتي لم توقف سيرورة التطور فيها فحسب، بل أدت في العموم إلى تأخر فظيع في كل الميادين، وخسائر معتبرة في الهياكل القاعدية، ورحيل المتعاملين الاقتصاديين الموجودين في المنطقة، ففي خضم هذا السياق، لا بد من التنويه مرة أخرى، بوجوب تقديم دعم فعال لولاية تيزي وزو، لكن السؤال الذي يطرح نفسه بالحاح هو، كيف يتم ذلك؟ ويكون الجواب بتخصيص ميزانية خاصة بزيادة عن حصتها من الميزانية المقررة في مشروع قانون المالية لسنة 2010، لتدارك النقص الفادح المسجل في الميدان، وضرورة إنجاز المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، والإسهام في استحداث مناصب عمل لامتناس

السيد الرئيس،
أغتنم هذه الفرصة لأتطرق إلى بعض الانشغالات والاقتراحات
فيما يخص ولاية تيزي وزو، والتي دون شك، ستكون دعما لها
في عجلة النمو والتطور.

السيد الرئيس،
معالي وزير الصحة،
مرة أخرى، نكرر طلبنا الخاص بمشكل نقص الأطباء الأخصائيين
في المرافق الصحية الكائنة في المناطق الجبلية والنائية للولاية،
وخاصة في أمراض النساء، والولادة، والطفولة. مع تسجيل بناء
مستشفى جديد للطب العقلي بالولاية للاستجابة للطلب المرتفع
يوميًا للمرضى، خاصة وأن المستشفى "فرنان حنفي" أصبح جهويًا،
لأن ولايات بومرداس، وبجاية، والبويرة توجه مرضاها إلى هذا
المستشفى، وإلا يجب التفكير في كيفية توسيع وتدعيم
الإمكانيات والمصالح لجعل هذا المستشفى أكثر فعالية.

السيد الرئيس،
نطالب معالي وزير الموارد المائية بالتدخل من أجل حل مشكل
ملف الماء الشروب، والمطروح بحددة على مستوى بلدية "إيجار"
بدائرة بوزقان الذي انطلقت به الاشغال على مستوى قرى إيقرسافن،
ومحاقة، وتبغريت، ولم تنته إلى يومنا هذا، كما أن هناك قرى تنتظر
الربط بقنوات الماء الشروب وهي آيت عايشة، وإغراين، ويوعون،
وأن الدراسات والبطاقة التقنية جاهزة ومنتظر فقط المقابل المالي،
وهو الأمر نفسه بالنسبة إلى بلدية تيزي راشد التي تنتظر إلى يومنا
هذا انطلاق أشغال إنجاز قنوات صرف المياه بوسطها، لأن هذا
المنظر يشوه وجه المدينة الجميل.

السيد الرئيس المحترم،
بالرغم من الفقرة النوعية والباهرة التي يعرفها قطاع الأشغال
العمومية، ونحن شاكرون الحكومة والوزارة على مستوى ولاية
تيزي وزو، إلا أننا نطالب بالمزيد من الجهود، وذلك لتحقيق
حلم مواطني بلدية أفني فغران بتمكينهم من فتح الطريق الرابط
بين قرية آيت أرقان بمدينة البويرة الذي دون شك سيسهم بصفة
فعالة في النشاط التجاري والاجتماعي والاقتصادي، بالإضافة
إلى تغليف الطريق الولائي رقم 11 بمدينة أفني فغران دائما.

سيدي الرئيس،
أغتنم الفرصة لأطالب معالي وزير الفلاحة، بتشجيع مختلف البرامج
الموجهة للفلاحة الجبلية، مع فتح طرق فلاحية في القرى والمدامر
المنعزلة، لتمكين السكان من خدمة الأرض ومكافحة الحرائق الغابية
في فصل الصيف، وتمكين حتى قوات الأمن وعلى رأسها الجيش
الوطني الشعبي والدفاع الذاتي، من محاصرة الإرهاب ومكافحته.

الرئيس : شكرا للسيد الطيب مقدم، وأحيل الكلمة إلى السيد
شعبان بلقاسم.

السيد شعبان بلقاسم : شكرا السيد الرئيس،
السيد الرئيس،
معالي الوزراء،
زميلاتي، زملائي النواب،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
أزول فلاون،
السيد الرئيس،

قبل مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2010، أود أن أندد
بالاعتداءات الوحشية والهجمية التي تعرض لها الفريق الوطني
والأنصار بالقاهرة عاصمة "أم الدنيا"، والأمر المؤلم وليس الغريب،
هو تورط المسؤولين المصريين، في كل المستويات وبصفة عمدية
ومباشرة، في المخطط الإرهابي الوحشي. وبالمناسبة أقدم الشكر
والتقدير لفخامة رئيس الجمهورية وللحكومة الجزائرية وكل
المتطوعين الذين تجندوا بكل حزم وعزم، بتسخير كل الوسائل
سواء للفريق الوطني أو للأنصار والتكفل بهم أثناء تنقلهم إلى
السودان، اللهم النصر للجزائر، اللهم النصر للجزائر.

السيد الرئيس،
جاء مشروع قانون المالية لسنة 2010، متكاملا، ونحن بذلك
نثمنه، لأنه يشكل منعطفا حاسما ومناعة للعديد من الهزات التي
يعرفها الاقتصاد العالمي، كما أنه يستجيب للعديد من التحولات،
ويحمل في طياته إجراءات تحمي الاقتصاد الوطني، خاصة من
تصرفات اللوبيات ووضع حد لاقتصاد البازار. كما جاء بتحفيظات
لتشجيع الاستثمار وحماية المؤسسات العمومية الاقتصادية،
ولاشك بأنه سيحقق نجاعة واستقرارا في العديد من المجالات،
وبفضل العمل والجهود والإحساس بروح المسؤولية، فإنه سيرفع
العبن عن المواطنين كتوفير مناصب شغل، ودعم برنامج السكن،
وحماية القدرة الشرائية إلى غير ذلك.

السيد الرئيس،
إن الإشكال يكمن في تنفيذ وتطبيق البرامج المختلفة المسطرة،
التي ستسمح بتطوير حالة المواطنين الجزائريين، وهنا ينبغي
على الجميع التجند لتحقيق هذه الغاية الحميدة. وبخصوص
الإجراءات والقرارات المعلنة والمتخذة من قبل فخامة رئيس
الجمهورية، والتي كلف الحكومة بتكريسها ميدانيا، يرجى
تجند الجميع بكل جدية وفعالية لتحقيق البرنامج التنموي للفترة
الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2014...

السيد عبد الرزاق عاشوري، تفضل، وهو آخر متدخل في جلسة هذه الصبيحة.

السيد عبد الرزاق عاشوري : شكرا السيد الرئيس.
بسم الله الرحمن الرحيم، وصل الله على سيدنا محمد،

نطلب من الله أن ينصر هذه البلاد والعباد والفريق الوطني والشباب الجزائري... ونحيي الروح الرياضية التي غلبت على طاقمنا الرياضي وفريقنا الوطني وعلى أخلاقه الرفيعة التي تميز بها، وليس ذلك بجديد على المجتمع الجزائري وعلى كل شاب وجزائري غيور.

ونشكر الله عز وجل على هذه الفرصة التي أعادت إلينا من جديد وإلى أبنائنا وبناتنا الروح الوطنية الصادقة والتي لم يتمكن أي أحد منا من إعادة بعثها، رغم ما سخرته الدولة من إمكانيات ومن وسائل لصالح وزارتي التضامن الوطني، والثقافة، ولكن لا حياة لمن تنادي، فالحمد لله على أنه يوجد شيء على الأقل، يجمع بين الجزائريين، وهي النخوة الوطنية وبصورة أكيدة وفعالة.

إن هذا الانتصار هو انتصار للجزائر لا لزيد ولا لعمر ولا لفلان.

السيد الوزير السادة الوزراء المحترمين أحييكم بتحية الإسلام مرة ثانية، وكل الإطارات الوزارية، وكل رجال الإعلام وإخواني النواب، وأقول للسادة الوزراء أعانكم الله على ما تؤدون من أعمال، وعلى ما تتحملون من متاعب، وعلى ما تحققونه من إنجازات، إن كان ذلك على مستوى الفلاحة، أو على مستوى الأشغال العمومية، أو على مستوى الصحة، أو على مستوى الضمان الاجتماعي، أو الصيد البحري أو على كثير من الأصعدة، ولكن كل هاته المكاسب وكل هاته الإنجازات لا تغفر لنا ولا تغفر لكم على كل ما نقرأه في الجرائد أو نسمعه من أفواه المواطنين، بل أصبح الرجل منا كئائب، أو كمسؤول، أو كإطار يستحي من أن يسمع أي شيء عن وزارة من وزاراته أو عن طاقم من طواقمه، أو عن إطار من إطارات هذه البلاد، لأن أي شيء يلحق أي وزير أو أي إطار يمسننا ويمس بكرامتنا وقيمتنا ومصداقيتنا، إن لم يكن حاليا قد يكون مستقبلا.

إن الاختلاسات التي أصبحت تنشر، والتي نذكر منها ما لحق بسوناطراك، والنقل، والجزائر للاتصالات، والفلاحة، والأشغال العمومية، والري، فهي عيب وعار علينا، ولذلك أناشد كل الزواة باختلافهم وباختلاف قطاعاتهم أن يتبرؤوا من مثل هذه الأمور التي تنسب إليهم، أو يرفعوا دعاوى قضائية ضد كل من يتهمهم، وليس ذلك عنكم ببعيد، هذا الشيء لا بد أن نسجله.

معالي الوزير،

تم إنجاز دراسة من قبل بلدية تيزي راشد بمبلغ 18 مليون دج. تهدف إلى تهيئة السوق الأسبوعي بتابوقيرت، والتي لم يتم الفصل فيها إلى يومنا هذا، وأن هذا، دون شك، سيمكن من إحداث مناصب الشغل وتفعيل النشاط الاقتصادي والتجاري بالبلدية، ويمكنها كذلك من جلب إيرادات تدعم ميزانيتها.

السيد الرئيس،

نغتنم هذه الفرصة لنطالب معالي وزير الشباب والرياضة مرة أخرى، نعم مرة أخرى، بإنجاز مركبات رياضية خاصة في بلديات أفني قفران، وبنني بني، وعين الحمام، وأن القطع الأرضية متوفرة وموجودة وجاهزة، علما أنه منذ الاستقلال لم يكن لهذه البلديات فرصة للاستفادة من أي مركب ولو جواريا، يمكن الشباب من تفجير طاقاتهم التي دون شك ستمكنهم من بلوغ أهداف وآفاق أخرى.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أوجه ندائي إلى السيد معالي وزير السكن، الذي نوه بالجهود التي يقوم بها قطاعه، والعمل الجبار والكبير اليومي والمستمر، لنطالبه بمزيد من الحصاص، خاصة البناء الريفي، وقد تم إلغاء هذا البرنامج بقرار صادر من السيد والي ولاية تيزي وزو، رغم أنه، سيدي الوزير، يعد المسلك الرئيسي والوحيد لمواطني الولاية، خاصة سكان المناطق الجبلية للحصول على شقة أو سقف لإيواء عائلاتهم، ونحن على علم بالتطور السريع الذي تعرفه الأسرة الجزائرية، كما أبلغكم نداء رئيس بلدية أفني قفران حول مشروع 100 مسكن اجتماعي، والقطع الأرضية جاهزة وموجودة، لكن للأسف المشروع لم ينطلق إلى يومنا هذا.

معالي وزير المالية،

نغتنم هذه الفرصة، لنطالبكم مرة أخرى، بالنظر في أقرب الآجال في ملف التهيئة العمرانية الخاص بولاية تيزي وزو والمتواجد على مستوى وزارتك المحترمة، مع العلم أن هذه الولاية عرفت في غضون شتاء 2008، أمطارا غزيرة معتبرة فاقت المقدار الفصلي، والتي تسببت في خسائر جد معتبرة على مستوى كل دوائر وبلديات الولاية، خاصة بلدية تيزي وزو عاصمة الولاية، وأقرو، وبنني بني، وأزفون، أفني قفران، وتيفزيرت، والأربعاء نايت إيراثن، وواقنون، وتيزي راشد، وواضية، وبنني دواله...

الرئيس : شكرا السيد شعبان بلقاسم، وأحيل الكلمة إلى السيد محفوظ غرابة... غائب، السيد محمد لبيض... غائب، السيد عبد الحميد بن سالم... غائب هو كذلك... والكلمة إذن إلى

فكل الإجراءات التي ذكرتموها في قانون المالية التكميلي من أجل توقيف الاستيراد، ونحن قلنا هذا، تشجع مجموعة من البارونات ومن أصحاب رؤوس الأموال الكبار، الذين استفادوا في النظام الاشتراكي سابقا، والذين سيسيطرون علينا من جديد، عن طريق ماذا؟ عن طريق القروض غير القابلة للإلغاء، وهي مرسمة.

لقد قلنا لا بد من إعفاء العمليات، ولكن لما رأيت فرنسا قلقة وكل المستثمرين الفرنسيين منزعجون، حيث أصبحوا يقولون إن كل هذه الإجراءات متعفنة منزعجين فقلت حينها الحمد لله، إذن فالحكومة الجزائرية على صواب.

ونقول ما قاله الشيخ عبد الحميد بن باديس: والله لو قالت فرنسا قل لا إله إلا الله ما قلتها، وبالتالي إننا معكم في الإجراءات مادامت فرنسا رفضتها هذا كل ما في الأمر.

عن ضرورة واستثمار الأموال المكدسة في الحسابات الخاصة وتحويلها، أشير إلى أنه لدينا أموال مكدسة في عدة حسابات خاصة، لكن لا حياة لمن تنادي، أنا أريد أن أسأل الحكومة بصورة عامة، ووزير التربية الوطنية الحاضر معنا بصفة خاصة، عن إضراب الأساتذة، لماذا لا نستجيب إلا عن طريق الإضرابات؟ لماذا لا تستجيب الحكومة إلا بالقوة؟ هذا عيب وعار علينا، إنهم أساتذتنا وأبنائنا وأبائنا وإخواننا وأعمامنا، لماذا نستجيب بالقوة، فمادامت المطالب شرعية، إذن نستجيب لهم، إنه الأجر القاعدي. وأود ألا نعالج الأجر القاعدي بالمهدئات، دعونا نعالج الأمور بصورة فعلية ونهائية، إذا لم يصل الأجر القاعدي إلى 25000 دج فإننا نظل نعاني...

الرئيس: شكرا السيد عبد الرزاق عاشوري.

ونكتفي بتدخل السيد عاشوري، ونواصل المناقشة العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2010 يوم الأحد 22 نوفمبر سنة 2009 في الساعة التاسعة والنصف. وتلتقي إن شاء الله بعد الانتصار المنتظر من كل الشعب الجزائري. والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الثانية عشرة
والدقيقة الخامسة صباحا**

السيد وزير المالية،

إن الصندوق الوطني للتجهيزات من أجل التنمية (CNED) والمفتشية العامة للمالية (IGF) أصبحتا مؤسستين غير كافيتين لمراقبة ومتابعة وتفتيش هذه الأرصدة والأغلفة المالية الباهظة ويبدو السيد الوزير، أن هذا الأمر غير بعيد عنك، فصندوق النقد الدولي، طالب الجزائر بصفة رسمية بإيجاد مؤسسات مالية للمراقبة والمتابعة، حتى نحسن صرف أموالنا الباهظة، والله يرحم الشهداء وجزاك الله خيرا السيد رئيس الجمهورية، وكل الإطارات المسؤولة في وزارتنا.

وأقول إن قانون ضبط الميزانية ضرورة أكيدة من أجل متابعة حسن صرف أموال الشهداء وأموال الأجيال، لأن هذا المال ليس لنا بل للشهداء والأجيال القادمة بإذن الله، أسأل السيد الوزير، لماذا تراهنون كثيرا على حجم احتياط الصرف الذي يقدر بـ 146 مليار دولار، لقد كلمتك وقلت لك من قبل، بمناسبة مناقشة قانون المالية التكميلي، إنك إذا كنت تهدف من خلال هذا الإجراء إلى جلب المستثمرين الأجانب، فإنهم لن يأتوا، استثمروا في الشعب الجزائري وفي الشباب الجزائري، نعتمد على المستثمرين الجزائريين، قدموا لنا وللشباب الجزائري تسهيلات، وإذا قلت أنكم قدمتم تسهيلات للشباب، فكيف قدمت لهم هذه التسهيلات، وأنتم تطلبون منهم الضمانات حتى تمنحون لهم المساهمة الشخصية؟ إذ لو كان يملك الضمانات فإنه لن يأتيك ولن يأتيني ولن يأتي إلى البنك، لأن هذه الضمانات تكفيه. وبالتالي السيد الوزير، رجائي إذا أردنا ألا ندفع الشعب والشباب إلى الهجرة السرية، والفرار بجواز السفر، والموت في البحر، اتركونا نشجع الاستثمار، أشكر الحكومة والسيد وزير التشغيل والضمان والاجتماعي، خصوصا على إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، والوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة، إلا أنها وسائل غير كافية.

وعليه لا بد من تشجيع دائرة الاستثمار بما يسمى في الرياضيات بمتتالية هندسية، وليس بمتتالية حسابية.

إن كل ما سخرتموه السيد الوزير، أقول لكم كلاما، قد أكون أخالفكم الرأي في قانون المالية التكميلي، ولكن أقول لكم الآن كلاما قاله الشيخ عبد الحميد بن باديس إبان الاستعمار، ولكن بلغة الاقتصاد،

تدخلات كتابية

1- السيدة فاطمة قريفو المولودة قاسمي : بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد وزير المالية المحترم،
السيدة والسادة الوزراء،
زميلاتي زملائي النواب،
السيدات والسادة الحضور،
أسرة الإعلام،
تحية طيبة.

السيد الوزير،

ونحن بصدد مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2010، يسرني أن أرفع إليكم بعض الانشغالات الخاصة بولاية بشار، خاصة في الميادين الآتية :

1- الفلاحة، نسجل عدم تخصيص الميزانية بإنصاف على المستوى المحلي، حيث أن ولاية بشار لم تستفد مثل الولايات الأخرى المجاورة في الصحراء.

- لم تحظ ولايتنا بشار بزيارة وزير الفلاحة منذ أكثر من 10 سنوات، رغم طلبنا الملح على ذلك.

- لم يتغير المدير الولائي لبشار منذ 15 سنة، رغم أنه طريح الفراش طوال السنة، حتى أن البريد الخاص بالإدارة يمضيه في بيته، وكأن الجزائر والولاية عاقر، ولم تتوفر على كفاءات ولا مهندسين مختصين في الميدان الفلاحي.

2- السكن، رغم كل السكنات التي أنجزت بولاية بشار، والتي يصل عددها إلى أكثر من 1680 مسكنا، حيث تم إنجازها في الوقت المحدد، إلا أنها تبقى مغلقة لمدة سنة أو أكثر في وجه المستفيدين، ضف إلى ذلك المصاريف التي تتراكم نتيجة الصيانة والحراسة، والتي ينجر عنها خسارة لـ (OPGI) تقدر بـ 3 ملايين و400 مليون سنتيم، في وقت كان بإمكاننا بناء 15 مسكنا اجتماعيا بتلك الخسارة، والسبب في كل ذلك يرجع للجان الدائرة التي لا تقوم بعملها، لأن اللجان التابعة للإدارة والمختصة في دراسة الملفات السكنية للمواطنين تتأخر في عملية الفرز.

كما نرجو تدعيم وتطوير السكن الفردي، لأن العمارات لا تصلح في المناطق الصحراوية.

3- الثقافة، نسجل :

- عدم زيارة السيدة الوزيرة منذ أكثر من 10 سنوات، والسؤال يبقى مطروحا.

- أن المديرية لم تحضر برامج ثقافية.

- انعدام النشاط الثقافي في الولاية، أصبح دور الثقافة أصبح دورها مجرد بيع الكتب، أي مكتبة إن صح التعبير. والشباب والمثقفون مهمشون ولم يستفيدوا من أي نشاط ثقافي، والسؤال لماذا التهميش؟

4- السياحة، رغم وجود عدة مناطق سياحية خلابة، إلا أننا، وبأسف شديد، نسجل تهميشا شبه عام في مجال السياحة.

لم نسجل أيضا أية برامج لتنمية السياحة في ولاية بشار، لذا نطلب من المصالح المعنية النظر في هذا الشأن، ومحاولة التنسيق بين السياحة وتطوير الفنادق، ودعم المستثمرين السياحيين. وكذلك التركيز على المناطق السياحية وتطويرها.

5- النقل، خلال دراسة برنامج الحكومة الماضي، كنا قد طرحنا مشكل الرحلات الجوية، حيث أن الرحلات المبرمجة في الأسبوع لا تتعدى 3 رحلات، وكلها رحلات ليلية، إذن مرة ثانية، نطلب إعادة النظر في توقيت الرحلات والذي نرجو أن يبرمج في الصباح بدل الرحلات الليلية. وشكرا.

2- السيد عبد المجيد بكتاش : السيد الرئيس المحترم.

معالي الوزراء،

زميلاتي وزملائي النواب،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم.

السيد الرئيس،

في بداية تدخلتي، أود أن أهني المنتخب الوطني لكرة القدم ومدربه رايح سعدان على شجاعتهم والجهود التي بذلوها خلال معركة، أقول معركة القاهرة في الملعب (Cairo Stadium) وخارجه.

كما أندد بكل شدة بالتجاوزات والاعتداءات الجسدية والمعنوية التي قام بها المصريون في حق مناصري المنتخب الوطني، وهذا تحت رعاية السلطة المصرية.

تصوروا حاجزا أمنيا في مدخل الجزائر في طريق سيار حيث توجد ثلاثة أروقة مرور تحصر في رواق واحد، مما يستدعي ضياغ أكثر من 3 ساعات لقطع مسافة قصيرة "30 كلم".

3- قطاع الصحة، وضعية يرثى لها رغم الأموال المنفقة، وهذا يبين أن المسألة تكمن في التسيير المحكم والسياسة المتبعة في هذه الوزارة، لقد تطرقت إلى هذا الموضوع خلال مناقشة مخطط عمل الحكومة في بداية السنة، وذكرت الاف الجزائريين الذين يعالجون في تونس الشقيقة، وتساءلت لماذا؟ هل القضية قضية إمكانيات أم وسائل مادية أم بشرية، والجواب لا!

4- قطاع البناء، جميل أنه ينجز مليون سكن من كل الأنواع، ويرمى مليون آخر في المخطط الخامس المقبل، ولكن عندما تستمر الأزمة فإنه يحق لنا أن نتساءل، لماذا؟ وعلى السيد الوزير المعني اتخاذ التدابير اللازمة لسياسة جديدة، لأن شعور عدد كبير من الشقق على مستوى كل الوطن يبين الأخطاء المرتكبة في التسيير، ونقائص في القوانين، ولا بد من سياسة جديدة.

أما بالنسبة إلى البناءات الفوضوية، فإنها أصبحت رياضة وطنية، وعجزت السلطات عن معالجتها رغم القانون الأخير الذي وصف بمفتاح هذه الآفة جراء هذه الوضعية، أصبح مخالفو القانون يملكون أموالا طائلة بالاستيلاء على كل نوع من الأراضي، سواء كانت فلاحية أو غابية أو عمومية أو حتى بحرية.

السيد الوزير،

إن الرهان كبير ومسؤوليتكم أكبر لوقف هذا النزيف.

5- التجارة، كم من وعود قدمت لنا في إطار محاربة التجارة الطفيلية والغش، وقيمت الأوضاع على حالها، وكأنه لا توجد سلطة تراقب هذا القطاع، الذي كأنه يشجع الترابندو.

6- الفلاحة، يكفي أن نذكر مسلسل البطاطة التي وصل سعرها إلى 50 دج حاليا، رغم الدعم الكبير لهذا القطاع، وحتى مسح الديون للفلاحين لم يأت بنتيجة.

الأرض لمن يخدمها ولمن يهبها، وبيع الأراضي الفلاحية هو الحل الأنجع عاجلا أم آجلا، قبل أن يستولي عليها الإسمت المسلح.

إن هذا الموضوع يملئنا علينا التطرق إلى القدرة الشرائية المتدهورة والبطالة المفتعلة، خاصة في أوساط الجامعيين.

إن السابقة خطيرة، ويجب استخلاص الدروس، لكي لا نغلظ مستقبلا في كل معاملتنا بهم.

- هل هذا هو التصرف بين الأشقاء؟ لا!

- إن الابتعاد عنهم هو أحسن الاختيارات.

وقبل غلق القوس أتمنى للخضر، شجعان الجزائر، الفوز والنصر يوم الأربعاء في المريح السوداني بـ 3 مقابل 0 إن شاء الله.

السيد الرئيس،

معالي الوزراء،

إن هذه المسألة لا تنسينا وضعية الجزائر المزرية في عدد من المجالات.

للتذكير، والتسجيلات موجودة، لقد ثمنت كل برامج ومخططات عمل الحكومات المتتالية منذ سنة 2007 إلى يومنا هذا، وقلت آنذاك من هذا المكان، إنني لست من الذين يحكمون مسبقا، بل أنتظر الأفعال وحصيلة النتائج.

ها نحن اليوم، ناقش مشروع قانون المالية لسنة 2010، ولا شيء فيه يبعث على التفاؤل وكأنه نسخة ثانية للقوانين الماضية، كما يدل عليه نقص الاهتمام في هذه القاعدة، ماعدا بعض الترتيبات الجبائية لا يوجد أي اقتراح من شأنه أن يدفع الاقتصاد الوطني، ويحسن جذريا ظروف معيشة المواطنين، الذين يعانون الكثير، وأغلبيتهم فقدت الأمل.

والغريب هو الفرق الكبير بين تقارير الحكومة والواقع الميداني، وكأنها انفصلت عن الشعب والبلاد، رغم الأموال الباهظة المنفقة، ماعدا بعض المشاريع الكبرى التي هي في طور الإنجاز، لا شيء يبعث على الارتياح، وعلى مستقبل زاهر لهذا الوطن، وهذا يدل على فشل السياسات المنتهجة، وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر النقاط الآتية :

1- إن كثيرا من القطاعات تسودها الفوضى والإهمال وسوء التسيير والتبذير للمال العام.

2- الأمن العام، إن المواطنين يشكون، وهم على حق، تدهور أمن الأملاك والطمأنينة، حيث يستحيل التجول في معظم المدن دون التعرض للسرقة والاعتداء.

إن الحواجز الأمنية المتكاثرة، أصبحت بمثابة عقوبة جماعية أكثر من طمأننة النفوس.

المحلية (بما فيها الوالي) والمستفيدين، إذ أن هذا الملف يسجل تأخرا بالغا، كون السكنات الواجب تسليمها لازالت مغلقة منذ 12 سنة. فمن المستعجل تسليم 200 مسكن من بين الـ 400 مسكن المبرمجة.

(3) أما قطاع النقل :

تم تسجيل ولاية سعيدة في سنة 2008، للاستفادة من دعم الدولة في إطار مؤسسات النقل الحضري، إلا أنه إلى يومنا هذا، مازال هناك تأخر بالنسبة إلى ولاية في حاجة ماسة لتجديد حظيرتها وتلبية حاجيات السلطات المحلية والسكان. وعليه، فإنني سيدي وزير النقل كونكم على دراية تامة بهذا الملف، أطلب منكم إيجاد حل طارئ لهذا الملف. مع فائق احتراماتي.

السيدة اسكندر تركية : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،
سيدي وزير المالية والسادة الوزراء،
سيداتي وسادتي،
زميلاتي زملائي النواب،
ممثلو الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله وبعد.

سيدي الرئيس،

إن مناقشة مشروع قانون المالية والميزانية لسنة 2010 من خلال تدخل نواب المجلس الموقر، تعيد إلى طاولة الحديث العقبة التي تتمثل في مدة التدخل الوجيزة، ومن ثمة اقتراحنا السابق الخاص بإنشاء خلية تتكفل بدراسة السبل والآليات الكفيلة بإعطاء الملف حقه، والمجلس الموقر القدرة على المناقشة اللازمة.

أما من جهة المضمون، فإننا، سيدي الرئيس، نلح على أن السمة البارزة التي ينبغي أن يتسم بها هذا المشروع هي - ناهيك عن توفير التوازنات الكبرى - تجسيد سياسة السلطات العليا للبلاد من خلال مواصلة تجسيد طموحاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، حتى نتمكن - نحن - من تجسيد مبرر حضورنا في هذا المجلس الموقر وتمكن - هي - من تجسيد وعودها تجاه الأمة، ومنها المحافظة على قدرة شراء ذوي الدخل الضعيف بدعم أسعار المواد الضرورية والواسعة الاستهلاك، والسماح لكل طفل جزائري بالدراسة، وإنشاء فرص العمل، ورفع مستوى المعيشة للمواطن، والتقليص من حدة البطالة من خلال مضاعفة الاستثمارات العمومية.

فعلى الحكومة رفع الأجور بمبلغ معتبر ليصل الحد الأدنى إلى 25000 دج. كما يجب عليها أن تعلن الحرب ضد البطالة قبل فوات الآوان، وإن كيان الجزائر مهدد بهذه الآفة، وأنا في اتصال دائم مع الجزائر العميقة، والمواطنون يطالبون دائما وأبدا بمناصب العمل كأولوية.

إن الرهان صعب جدا، ولا بد من تظافر الجهود، وتبادل الآراء لأنه لا أحد يملك حلا سحريا، وعلى الحكومة فتح نقاش وطني وتشاور مع كل الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين لتبني استراتيجية موحدة.

3- السيد معمر منقور : بعد تسجيلي في قائمة المتدخلين تحت رقم 128، ونظرا إلى عدم تكمني من حضور الجلسة العلنية، أود تقديم ملاحظات كتابية إلى كل من وزير المالية، ووزير النقل ووزير العمل.

(1) فيما يخص قطاع المالية :

الدين الفلاحي، لقد اتخذ السيد رئيس الجمهورية قرارا رزينا ومحكما بخصوص مسح الدين الفلاحي، كل الدين، بما فيه الدين المتعلق بالأجهزة الخاصة بالإنتاج أو بتحويل المواد الزراعية، بدءا بالمواد الزيتية التي تشكل الموارد الأساسية للفلاحين، لاسيما في منطقة القبائل والمناطق الجبلية.

إن الميزانية المخصصة لمسح هذا الدين (41 مليون دينار) بقدر ماهي متوسطة مقارنة بدعم الدولة للمؤسسات العمومية بصدد عملية تطهير المؤسسات، إلا أن وقع عملية مسح الديون هام جدا على المستوى الاجتماعي والاقتصادي في الحياة الريفية.

وبالنظر إلى أهمية القرار الرئاسي، يمكننا القول بأن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعطي قراءة جزئية للهدف الذي يسعى إليه رئيس الجمهورية بتحديدده لاسيما لبعض الإجراءات التي تم التكفل بها في دفاتر الشروط الفلاحية.

لذا بات من الضروري أن تنبه هذه المؤسسة المصرفية للقيام بتصفية هذا الملف في أقرب الآجال، بهدف إعطاء المصدقية للقرار الرئاسي.

(2) بخصوص قطاع العمل :

ملف الصندوق الوطني الخاص بمخطط شغل الأراضي (F.N.P.O.S) لولاية سعيدة، أود تقديم شكري للسيد وزير العمل لما قدمه من مساهمة لهذا الملف، غير أنه تجدر الإشارة إلى أن المصالح التابعة لهذا الصندوق لم تف بالتزاماتها إزاء السلطات

النظر عن صعوبة السير فيه جراء إبطاء السيلاان من طرف الشاحنات ذات الوزن الثقيل، يمثل خطرا حقيقيا.

ونبدي نفس الرغبة في التزويد بالمعلومات فيما يتعلق بمشروع المدينة الجديدة لبوغزول، بولاية المدية، لأنه يكتسي من الأهمية الوطنية والمحلية ما لا يخفى على أحد، ولاسيما بعد ما لاحظناه من اهتمام شخصي وجهود جديرة بالتنويه لمعالي وزير التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة.

فيما يخص قطاع التربية، نكرر إلحاحنا على مضاعفة مساهمة الدولة فيما يخص تكثيف النقل المدرسي، ومجانية الكتاب المدرسي، لصالح التلاميذ المحرومين، ونقترح توفير نسخ من الكتب على مستوى كل قسم للقضاء على ظاهرة المحافظ الثقيلة.

أما في مجال الشؤون الاجتماعية، ننوه بحملة الفحص بالأشعة للوقاية من سرطان الثدي التي يسهر عليها معالي وزير العمل والشؤون الاجتماعية، والتي تقبلها المواطن بالترحاب. كما نلح على مضاعفة العناية بالشباب من خلال التشغيل والنشاطات الثقافية والرياضية، وكذا على مواصلة الاهتمام بوضعية المرأة الريفية، وما يتعلق بمحو الأمية.

أما فيما يتعلق بالمشروع ذاته، نبدي الملاحظات الآتية :
فيما يخص ميزانية التجهيز لوزارة الداخلية والجماعات المحلية، نلاحظ تسجيل الاعتمادات الخاصة لدراسة وإنجاز وتجهيز مقرات الولاية المنتدبة، الأمر الذي يجسد بحق وعود سلطات البلاد وكذا طموحات المواطن ولذلك نرجو، سيدي الرئيس، أن تتحقق العملية في أقرب الآجال لما ينجم عنها من تحسين الأداء الإداري، وتقريب الإدارة.

في مجال الموارد المائية، نسجل بارتياح البرنامج المتعلق بالتزويد بالمياه الصالحة للشرب من سد بني سليمان، وبرنامج دراسة فحص نظام التزويد بالمياه الصالحة للشرب لمدينة المدية، ونقترح توسيع هذه الدراسة وكذلك تأهيل نظام التزويد إلى البلديات الكبرى للولاية، ولا يفوتنا هنا التنبيه إلى الأزمة الخانقة التي تعرفها بعض البلديات في مجال التزويد بالمياه الصالحة للشرب.

أما في قطاع الأشغال العمومية، نرجو من معالي وزير الأشغال العمومية، تزويدنا بمعلومات حول برنامج صيانة وتعزيز شبكات الطرق بين البلديات، وبرنامج تهيئة واشتراط الطريق الوطني رقم 1 وبالضبط وضعية الجزء الكائن بين المدية وشفة، لأنه بصرف